

المركز الديمقراطي العربي

المتحدث الرسمي باسم جهاز أمني
الجهاز العسكري النظامي أنموذجا

الضوابط والشروط



تاليف: محمد بمخيواض



المتحدث الرسمي باسم جهاز أمني
الجهاز العسكري النظامي أنموذجا الضوابط والشروط

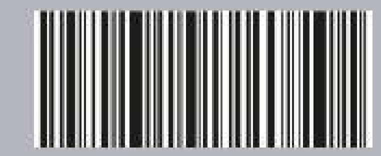


DEMOCRATIC ARAB CENTER
Germany: Berlin

THE OFFICIAL SPOKESPERSON IN THE NAME OF A SECURITY SERVICE

A APPROACH OF THE REGULAR MILITARY SERVICE

CONTROLS AND CONDICTIONS



VR . 3383 - 6797. B

DEMOCRATIC ARAB CENTER

الـــنــــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d





كتاب : المتحدِّث الرسمي باسم جهاز أمني

الجهاز العسكري النظامي أنموذجًا الضوابط والشروط

تأليف : محمد بمخيواض

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د. ربيعة تمار المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

تنسيق وإشراف : الدكتورة ليلى شيباني المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383- 6797 B

الطبعة الأولى2023 م



المتحدِّث الرسمي باسم جهاز أمني

الجهاز العسكري النظامي أنموذجًا

الضوابط والشروط

The official spokesperson in the name of a security service

A approach of the regular military service

Controls and Condictions

محمد بمخيواض

MOHAMMED BIMKHIOUD

باحث مستقل في شؤون الاستخبار والإعلام الأمني



فهرست

الإطاران المنهجي والمفاهيمي

الفصل الأول

المتحدِّث الرسمي



الفصل الثاني

المتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكري





مستخلص

تعتمد الأجهزة الأمنية عند تصريف شماريخها المعلوماتية على عدة قنوات تواصلية؛ قد تكون مجلة أو موقعا رقميا أو متحدِّثا باسمها.. ولعل هذا الأخير أصبح يمتلك حيزا معتبرا في هذه الصيرورة. وقد تصدت دراستنا هذه لموضوعة المتحدِّث الرسمي باسم جهاز أمني، وأخذنا الجهاز العسكري كأنموذج لفهم الكفايات والضوابط التي يفرضها هذا المنصب، ولاستيعاب ضروراته والسياقات والسياسات التي يأتي فيها.

جزأنا الدراسة إلى فصلين؛ تناولنا في أولها المتحدِّث الرسمي بشكل أعم من مهارات ومؤهلات وغيرهما.. وحاولنا تطويق المبحث تاريخيا واصطلاحيا، وأوردنا في مواقع متفرقة بعض الفروق بين المتحدِّثين الرسمين المدني والعسكري، كلما لزم الأمر ذلك. ومن جانب آخر تطرقنا للمتحدَّث، وهو مكان إجراء المؤتمر الصحافي أو الجلسة الإعلامية، موضحين مميزات ومستلزمات نجوع هذا المكان في مساعدة المتحدِّث الرسمي على تأدية مهامه وواجباته، كما تحدثنا عن طريقة اللباس والألوان ولغة الجسد ونوعية الإضاءة.

فيما أفردنا الفصل الثاني للمتحدِّث الرسمي العسكري، محددين بشكل دقيق طريقة تعامله مع الجمهور والوسائط الإعلامية، وكيفية إجراء وتحضير اللقاءات الصحافية العامة والحصرية (لا يجب أن تتضمن معلومات حصرا للوسيلة الإعلامية)، وتهييئ المتحدَّث والمنصة، والانضباط المطلوب لتأدية رسمية واحترافية لجهاز يعنى بجانب ذي حسية قصوى، والأمور والشؤون المرتبطة باللباس الرسمي والملحقات وعلاقتها مع الأماكن المغلقة والمفتوحة. وعرجنا على المهارات

والمؤهلات الواجب توفرها لدى المتصدي لهذا المنصب. كما تطرقنا لكيفية تنظيم مكتب المتحدِّث الرسمي والأقسام الملحقة به.

Abstract

For managing its information, the security services depend on a lot of communication channels; as magazines or digital webs or declarations or a spokesperson… this latter is considered as one of the best component in this process.

In this study we well discuss the role of the official spokesperson as took the military service as an example for a better understanding of the importance of this job as well as its obligations, policies, skills via two general chapters.

In the first chapter, we covered general information about the spokesperson, we also tried to study his job historically. As we mentioned in many times the difference between civil spokesperson and military spokesperson in one hand. In an other hand, we discussed the places where spokes does his job; like conferences and media briefings, while making clear how this places help the spokesperson do his job in the best ways and conditions, in addition to the cloths, color and body language.

The second chapter is focused on the military spokesperson, specifying his behavior towards his audience and the media and how media events are prepared as well as the preparation of the spokesperson himself and the stage. And the restricted manners required formal and professional performance for such important service, in addition to the functions and the restrictions of the military spokesperson.



مقدمة

تتخذ المنظمات، على أشكالها ومشاربها وتخصصاتها، متحدِّثا رسميا جِهْبَاذًا يكون صلة وصلٍ بين المؤسسة والرأي العام، من جهة، وبينها وبين وسائل الإعلام، من جهة أخرى؛ قصد تقديم رسالة خبرية تحدد أو توضح أو تفسر، أو تعلن؛ أو تستدرك، أو تصحح معلومات أو معطيات أو مواقف المؤسسة تجاه حدث ما، أو واقعة، أو قضية، أو كارثة، أو خطر، أو طارئ، أو أزمة أو تحدٍ. ويعد المتحدِّث الرسمي جزءا أساسا وجوهرا من مخرجات العلاقات العامة والمسؤول عن الرسالة الاتصالية للمؤسسة.

إلى جانب هذا المنصب المتصف بالديمومة في أبعاض المؤسسات، يوجد هناك متحدِّث مناسبتي وعرضي تنقضي مهمته بانقضاء العلة والسبب؛ كالمتحدِّث باسم ضحايا حدث معين، أو نازلة، أو مسيرة احتجاجية، أو تحالف عسكري، أو ائتلاف حزبي.. كما يوجد متحدث محدود الجغرافية باعتباره متحدثا إقليميا. وهناك منظمات (دولية، وحكومية، وغير حكومية، وخاصة) تتعاقد مع المشاهير ـ على اختلاف محطاتهم ودروبهم ـ كمتحدِّثين باسمها من أجل تقديم صور إيجابية عنها وعن نشاطاتها وخدماتها أو للقيام بحملات توعوية وإرشادية وتثقيفية خاصة بمجال محدد.

إن شغل المتحدِّث الرسمي هو وظيفة مستقلة بذاتها يجب أن تنطلق من رؤية الدفاع عن مصلحة الجمهور، وليس مهمة تناط بشخص له مسؤوليات أخريات أو مهمات أخَر أو مجرد ملء فراغ؛ لأن هذه الوظيفة تتطلب تفرغا تاما، وتركيزا جما؛ وفهما بالاستراتيجيات والسياسات العامة



للمؤسسة، ومعرفة واسعة بتاريخها؛ وإيمانا مفعما بوظيفتها، وتحصيلا عاما بحصاد المعلومات داخل المؤسسة؛ وإدراكا وافرا بميديالوجيا وبمكانيزمات اشتغال وسائط الإعلام، وإلماما جيدا بآليات التواصل والاتصال؛ ودراية أصيلة بديونطوليجية الشغل الإعلامي، ودربة محنكة في الإقناع ومهاراته ورسائله وطرائقه؛ وتكتيكا مضبوطا بأساليب الإلقاء، وكريزما مهيبة؛ وقدرة ممتازة على قراءة الصور الذهنية للحضور، وتدبيرا ألمعيا للاستفزازات؛ وتصريفا حكيما للأسئلة المفاجئة وغير المتوقعة، وضبطا واثقا وموثقا للمصطلحات اللصيقة بعمله وذات الصلة؛ وسعة معجمية كبيرة، وجدارة مدروسة باستراتيجيات وهندسة صوغ الرسالة الإعلامية؛ وتمكنا علميا بمَنْهَجَة الطرح وبخطاباته العقلاني المنطقي والوجداني العاطفي والترهيبي التخويفي، ونُطقا سليما لمخارج الحروف؛ واستيعابا عاما بسياقات الأحداث والقضايا والظواهر الناشئة، وصبرا جيزالا على صروف العمل وأغيار الشغل.. وأولا وأخيرا، أن يؤطر شغله بروعة الإسلام.

بشكل عام ومختصر، ترغب المؤسسات والأجهزة من استحداث منصب المتحدِّث الرسمي؛ هو أن يكون المستشار الإعلامي والواجهة الميديالوجية الناقلة لمجموع المعلومات المراد تصريفها وبثها، وتقديم التفسيرات والتوضيحات المتعلقة بسياسات وتوجهات المؤسسة أو الجهاز، وذلك باحترافية ومصداقية وموضوعية.. واستقبال التغذية الراجعة وخلق آلية لتعديل وتقويم ما يجب.. كما ترنو هذه المؤسسات والأجهزة من هذا المنصب أن يكون أداة إقناع بارعة للجمهور بتوجهاتها وقراراتها.



الإطاران المنهجي والمفاهيمي

نطاق البحث

تتناول هذه الدراسة، حصرا، المتحدِّث الرسمي باسم جهاز عسكري نظامي؛ والذي تنظمه قوانين وطنية، وتابع إداريا لوزارة الدفاع أو من يماثلها. ولا تندرج في هذه الدراسة التشكيلات العسكرية الخاضعة للخواص وغير النظامية؛ كشركات تقديم الخدمات الأمنية، سواء من حيث التكوين والتأطير أم على صعيد مهمات عسكرية ميدانية أم على مستوى التصنيع الحربي والبرمجة الحاسوبية التسللية الاختراقية.. وكذلك التحالفات الإقليمية والدولية العسكرية المنشأة من قبل مجموعة من الدول، وكذا قوات حفظ الأمن التابعة للأمم المتحدة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة أنها تقدم مجموعة من التوصيات للمتحدث الرسمي باسم جهاز أمني. فبعد تقديم لمهارات المتحدِّث الرسمي باسم جهة مدنية، وتمييز بعض الخصائص بينهما؛ حرصنا على تزويد الدراسة بالممارسات المثلى وطرق الفضلى للمتحدث الرسمي باسم جهاز عسكري نظامي، سواء على مستوى المهارات والمؤهلات أم على صعيد تهيئة المتحدَّث.

مشكلة الدراسة

بحكم السريان المهول الذي حازت عليه الأخبار الزائفة والأراجيف، وفي خضم سرعة انتشار الشائعات، وبحكم التطورات التقنية البرمجية المتعلقة بتزييف الحقائق والتلاعب بالحشود، خاصة عمليات التأثير السيبراني على أساس ارتباط عديد الجمهور بالأنترنيت.. وبحكم الحملات



الإعلامية المقابلة أثناء الحروب أو الصراعات أو الأزمات؛ كان لزاما على أي جهاز عسكري نظامي إفراد مكتب خاص يدحض الفريات والأخابير الكاذبة والشائعات متى ظهرت أو طور التشكل. وكذلك تكريس مبدأ الحق في الحصول على المعلومة، وتسويق صورة إيجابية عن الجهاز.

أهداف الدراسة

ترمي هذه الدراسة إلى إعطاء مرجعية دليلية للمتحدث الرسمي باسم جهاز أمني ـ آخذين المتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكري أنموذجا ـ في تعامله مع وسائل الإعلام والجمهور ومؤسسته وكذا الاستخباريين الأجانب ومتصيدي المعلومات، خاصة على مستوى منصات التواصل الاجتماعي والفضاء السيبرنيطيقي.

فالدراسة ترنو إلى تزويد المتحدِّث الرسمي بمهارات التعامل وبكفايات التدبير، وكذلك ضوابط تطبيقها وطرق تنفيذها، إضافة إلى الشؤون المتعلقة بالمظهر واللباقة والوقار. كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية إعداد وتهيئ المتحدَّث (المكان الرسمي المخصص لطلعات المتحدِّث الرسمي الإعلامية) من حيث الشكل والترتيب والتجهيز.

أسئلة الدراسة

- وعليه، ما هي المفاهيم المرتبطة بالدراسة؟
- من هو المتحدِّث الرسمي؟



- وما هي مراحل نشأة هذه الوظيفة؟
- ما هي التسمية الأفصح؟
- وهل هناك ترابط بين المتحدِّث الرسمي والمستشار الإعلامي؟
- وكيف تُبنى العلائق التي تجمعه مع مؤسسته والرأي العام ووسائل الإعلام؟
- وما هي الوظائف المنوطة به ومنهجية تنفيذها، وكذلك الكفايات والمهارات التي تتطلبها هذه المهنة؟
- كيف يُؤثث المتحدَّث من منصة وغيرها؟
- وماذا يميز المتحدِّث الرسمي الأمني عن المدني؟
- ما هو واقع الإعلام العربي؟
- وما هي الآليات والضوابط والشروط والمحددات المؤطرة لشغله ومساحة العمل المسموح له بها؟
- وكيف تعاملت التشريعات العربية مع المعلومة الأمنية؟
- كيف يتعامل المتحدِّث الرسمي العسكري أثناء الأزمات؟
- ما هي ضوابط تعامل المتحدِّث الرسمي العسكري مع الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي؟
- وما هي علاقة المتحدِّث الرسمي العسكري مع الحرب النفسية؟..



منهج الدراسة

نهجنا في هذه الدراسة، المنهج التاريخي والأسلوب المسحي المتضمن للمنهجين الوصفي والتحليلي. حيث أخذنا المنهج التاريخي لإمداد الدراسة بالتسلسل الزمني وسياق ظهور المتحدِّث الرسمي، وكذا العوامل التي أدت لبروز دوره في التدبير الإعلامي المؤسسي.

فيما طبقنا المنهج الوصفي التحليلي من حيث الهدف، والمنهج الوصفي لأساليب الممارسة الإعلامية من حيث النطاق.

خطة الدراسة

سنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى هذه الوظيفة القشيبة، نسيبا على الفضاء الإعلامي والمعلومياتي العربي، محاولين ملامسة الجوانب المعلنة والخفية منها. ستكون هذه الدراسة من فصلين؛ يتضمن الأول منها موضوعة المتحدِّث الرسمي والمتحدَّث بشكل عام، فيما أفردنا الفصل الثاني للمتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكري، ونقصد بها الأجهزة العسكرية التابعة للدولة إداريا وتنظيميا وقانونيا وماليا.

مفاهيم

- الإعلام الأمني: هو مجموع الأخبار والمعلومات والإرشادات على اختلاف حواملها وأنواعها، تهم الأمن بمشمولاته ونطاقاته التي تقرر جهة أمنية رسمية نشرها عبر منافذها الخاصة أو عبر وسائل الإعلام، لكن لم تجمع الأوساط المشتغلة في دراسات الإعلام عن تعريف موحد له.



- التسويق المؤسسي الأمني: هو مجموع العمليات المقصودة والمخطط لها من قبل جهاز أمني تهدف إلى ترك انطباع إيجابي عن الجهاز لدى الغير، مواطنين وأجانب أو منظمات، سواء تعلق الأمر بالقرارات أم بالسياسات، وخلق صورة ذهنية فضلى، وإظهار منجزاتها واحترافيتها، وأنها ذات نفوذ وخبرة وثقة ومصداقية وتعاون في محيطها الإقليمي والدولي.. كما تدخل في أمور التسويق؛ الهوية المرئية/الإعلامية، وشكل مقر الجهاز وتصميمه، والزي الرسمي، واستخدام الدراما التلفزية والسينما..
- وسائل التواصل الاجتماعي: هي أحد أفرع الإعلام الاجتماعي، عبارة عن منصات رقمية تضم كيانات وأفراد لهم أهداف إما مشتركة أو مختلفة.
- الأخبار الكاذبة أو المزيفة: هو تدخل قصدي بنية إحداث تأثير يهدف إلى تغيير بنية الخبر؛ إما بتعطيل أو حذف حقيقة ضمنه، أو وضع سياقه في اتجاه آخر أو تعديله والتلاعب به، أو إقحام رواية دخيلة عنه، أو اختلاقه من الأساس.
- التخطيط الاستراتيجي الأمني: استخلاص مفاهيمي وتعريفي وتصوري، ونهج تطبيقي وتنفيذي وإجرائي يقصد منه إحداث تأثيرات واستجابات يقوم به جهاز أمني (عسكري، شبه عسكري، استخباري..)؛ ناتج عن توظيف الكفايات البشرية والإمكانات اللوجيستية والآليات التواصلية والقنوات الاتصالية، ورصد المدخلات والمنطلقات التوجيهية والتهديفية واستشراف المخرجات والمآلات المعول عليها.



- عمليات التأثير السيبراني: هي إجراءات يكون مكان تنفيذها الفضاء السيبرنطيقي في شقه الاجتماعي لكن امتداداتها قد تكون داخلية أو خارجية، وفي الغالب ما تكون سرية، وهي تهدف إلى إحداث تأثير في توجهات أفراد أو جماعات وإدارة إدراكهم إما سلوكا أو نفسيا؛ وذلك عبر عدة وسائل كالحجة والدليل والبرهان أو غير شرعية كالتضليل الإعلامي وتزييف الحقائق والإغفال والخداع والتلاعب بالأخبار والتحايل. وتُفعل عدة جهات هذا التكتيك لترسيخ استراتيجيتها وتثبيت روايتها للأحداث. كما ليس بالضرورة أن يكون هدف هذه العمليات دائما إحداث أذى بالغير.
- الأزمة الأمنية: حدث أمني مستعصي يؤثر على النظام العام والسكينة، وقد يشكل تهديدا على سلامة الأفراد وممتلكاتهم أو مصالح الدولة ومؤسساتها.
- السيادة الإعلامية: هي سيطرة الدولة على فضائها الإعلامي، واكتساب وسائل إعلامية محلية لنشر إفاداتها ورسائلها وعدم الاتكال على الوكالات الأجنبية. لكن هذه السيادة، في شقها المتعلق بالسيطرة الإعلامية، أصبحت أكثر تعقيدا مع ظهور القنوات الفضائية والأنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي..
- الرسالة الاتصالية: هي نتاج مجموعة من المدخلات التعبيرية والآلية لتمرير مضمون شفهي أو محتوى مرئي أو غيرهما عبر وسائط اتصالية واستقبال التغذية الراجعة. ومن متطلبات هذه العملية وجوب توفرها على خصائص تمييزية كالدقة والوضوح.. ومنع التشويش على أي عنصر من مكوناتها.



الفصل الأول

المتحدِّث الرسمي

المبحث الأول: شيءٌ من التاريخ.. من الإخبار المجرد إلى الحق في طرح الاستفهام

لم يكن السوق قديما مجرد باحة للبيع والشراء؛ بل كان/كانت ـ إضافة لذلك ـ رتاجا لاستفاء الأخبار ومدخلا للاستخبار وموضعا لتقصي المعلومات ومقصدا للحصول على آخر مستجدات البلد. وكان المنادي 'البرّاح' أحد الفاعلين في هذا الميدان، فهو كان الوسيط الإعلامي والمتحدِّث باسم الجهات الرسمية داخل الدولة ولسان دوائرها؛ ومن ثم، كان المكلف بتزويد الجموع بأخابير وأنباء البلد، فهو يبلغ الناس بسريان تشريع ما، أو باتخاذ الدولة لإجراءات وتدابير وقرارات قشيبة، أو وقوع حدث يعني الدولة (تغيير أو تعيين أو انتصار..). ولم يكن السوق ميدان المنادي فقط، بل كانت كذلك الحارات وأماكن التجمعات، حيث كان يجول بدابته بين الأزقة والدروب، وكان الطبل أداته لجذب انتباه الناس. لكن شغل المنادي كان فقط الإبلاغ والإذاعة والإشاعة دون أن يكون مطالبا بتلقي الاستفسارات والاستفهامات والإجابة عنها أو إحالتها على مدبري الشأن العام؛ وعليه، لم يكن باستطاعة الشعب معرفة التفاصيل والحيثيات.

لقد أبلغنا القرآن الكريم من محكم آياته أن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام توسل إلى الله أن يجعل له من أخيه سيدنا هارون عليه الصلاة والسلام وزيرا ومتحدّثا رسميا لفصاحته وبيانه وحسن تلفظه؛ قال الله تعالى : {وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي (29) هَارُونَ أَخِي (30) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (31) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي (32) } سورة طه. وقال سبحانه : { وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (34) قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا



سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآَيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ (35) } سورة القصص. والمستنتج أن سيدنا هارون عليه الصلاة والسلام كان من أوائل المتحدّثين الرسميين إن لم يكن أقدمهم (يرجح أن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام وقومه خرجوا من مصر عام 1447 ق.م).

لقد شكلت القصيدة الشعرية، إضافة لبعدها الاستيطيقي والحيزي والحماسي، في العهد الجاهلي، وفي زمن بعثة الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وفي الأزمنة اللاحقة ـ بيانا إعلاميا جُنِّد له العارفين بأمور النظم والقريض. فالشاعر كان بمنزلة المتحدِّث الرسمي باسم القبيلة أو الجماعة، وكانت القصيدة رسالته الاتصالية والخبرية، تضم بين أشطرها وأبياتها تفاصيل الحروب والمعارك؛ ويتم تناقلها بين الألسن، وتبات سائرة ودارجة بين الناس؛ ومن ثم، تقوم بوظيفة الإعلام والإخبار والإبلاغ.

وفي العهد الروماني كان "البابا" في روما يدوِّن أحداث العام في دوريات عرفت بالبابوية ويعرضها في مسكنه؛ قصد أن يطلع عليها المواطنون. كما ظهر في بلاد الاسكندنافية ما سمي بالمتحدِّث باسم القانون؛ وهو عُرْفٌ يتناقل بموجبه القانون شفويا.

لقد دفقت الإرهاصات الأولى لمنصب المتحدِّث في القرن السادس عشر على محمل كلمة المترجم، وكان ذلك عام 1519 م. وقد انتقل الدال في مدلوله، في القرن ذاته، وبضبط في عام 1540 م ليعبر عن الفرد الذي يتحدث بوكالة من شخص أو مجموعة. وفي عام 1654 م أضحى يطلق كذلك على المرأة المتحدِّثة. وفي سنة 1972 م تم تغيير المنطوق الإنجليزي من



spokesman إلى spokesperson لكون الاسم الأول يحمل صبغة ذكورية؛ ومن ثم، توظيف الكلمة لتعبير عن كلا الطرفين.

تتفاوت وتتباين تواريخ استحداث الفعلي لهذا المنصب بين دولة وأخرى، حيث ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929 م، ثم لحقتها ألمانيا عام 1949 م، وكذلك كل من فرنسا وإسبانيا عامي 1969 م و1982 م على التوالي.

وحري بالذكر، أن مصطلح 'المتحدِّث باسم..' لم يستقر في القاموس الإعلامي بهذا المسمى المتعارف عليه آنيا إلا عام 1972 م؛ وهو ما سبق ذكره.

المبحث الثاني: أزمة مصطلح.. الفصيح قبل الصحيح

إن المعادلة المفضية إلى أن المتحدِّث الرسمي يساوي المعلومة؛ أنتجت مساحة للولوج إلى الخبر، وقوضت ذاك البون الذي اشتكى منه ما مرة الجمهور والإعلام؛ لكن يبقى هذا مرتهنا بالتجاوب اللامشروط للمؤسسة المقصودة أو الجهاز أو الوكالة أو الجهة المفوض لها تقديم المعلومة.

لقد فتحت هذه الوظيفة بابا وفصلا جديدين في قاموس المصطلحات الإعلامية والاتصالية، ونقاشا لغويا ومعجميا؛ هل نقول: الناطقُ أم المتكلمُ أم المتحدِّثُ أم مِدرهُ؟

رغم توحد الدلالات في الحقل الإعلامي الرائج لهذه الألفاظ واختلافها في المعجم العربي؛ فإن مفردتي المتحدِّث ومِدْره الأصلح للمعنى المقصود.



فمصطلح 'المتكلم' ـ من فعل 'كلّم' ـ في اللغة، هو العارف بعلم الكلام؛ ومن ثم، فإسقاطاته ليست واحدة. أما مفردة 'الناطق' فهي الشيء الواضح والبيِّن، لكنها ليست، بالضرورة، تحمل صفة الإخبار، حالها حال فعل 'كلّم'. بيد أن فعل 'حدّث' يومئ إلى القول والإخبار؛ وعليه، نرى أن اسم فاعله 'المتحدِّث' هو الأرجح. كما أن لفظة 'المِدرْه' ـ وإن بدت غريبة عن السمع ـ فهي تحيل إلى المتحدِّث باسم القوم أو القبيلة ويمكن توظيفها لتشير إلى المقصود من هذا الوصف، لكن ارتأينا اعتماد مصطلح 'المتحدِّث'؛ لأنه الأقرب لمسامع الجمهور والأكثر تداولا.

المبحث الثالث: المتحدِّث الرسمي والمستشار الإعلامي

يوجد توجهان حول هل هناك تمايز بين المستشار الإعلامي والمتحدِّث الرسمي. يرى التوجه الأول أن هناك فارقا بين المنصبين على اعتبار أن اختصاصات المستشار الإعلامي ترتكز على تقديم الاستشارات والتوصيات وتهيئ السلة الإعلامية للمؤسسة وتوجيهها. لكن هناك رأي آخر يرى أن من صلب مهمات المتحدِّث الرسمي تقديم الاستشارة، وأن المهمات التي أوكلت إلى المستشار الإعلامي بموجب الرأي الأول هي جزء لا يتجزأ من الهموم التدبيرية للمتحدِّث الرسمي. وأن هذا الأخير هو عنصر وموظف ثابت داخل المؤسسة عكس المستشار الإعلامي والذي في الغالب ما يكون عنصرا خارجيا تطلب مشورته ورأيه.. ونرى رجاحة اعتبار المتحدِّث الرسمي مستشارا إعلاميا في الحين ذاته؛ لأنه أكثر علما ودراية بسياسات المؤسسة ورؤيتها ورسالتها وأهدافها واستراتيجياتها..

المبحث الرابع: إعلان هُوية.. وافد بجُبة العارف



إن دور المتحدِّث الرسمي ليس، كما يدعي بعض الجمهور، مجرد واجهة يحاول قدر الإمكان تلميع سمعة المؤسسة وتحضيرها لتكون المرجع الملائكي والمَعْلم الطوبوي داخل المشهد البانورامي الكوني أو المجالي للدولة، وليس بوسيط بين المسؤول الأول في المؤسسة والميكروفون؛ بل إطار يجب أن تتوفر فيه عدة مؤهلات ومهارات وكفايات. ولن تنجح الأمور بأحكام قبلية مبنية أصلا على معطيات خاطئة وأراجيف إن لم نقل مغرضة في نواياها، فالمتحدِّث الرسمي ليس بمرآة محدبة أو موزع ابتسامات صُفر أو صاحب مشجب وجوه أو خبير مُواكَسَة.

المتحدِّث الرسمي هو شخص، يجب أن يكون معتمَدا وليس ملحقا أو تكملة عدد أو عجلة احتياط، مكلفٌ بإتاحة وإشاعة وبث معلومة أو مجموعة منها عبر مؤتمرات صحافية أو جلسات إعلامية أو عبر أحد الوسائط (تقليدية أم شابكية رقمية) التي يراها مناسبة لإذاعة رسالته الإعلامية وقصته الخبرية، والإجابة عن الاستفسارات والاستفهامات التي يطرحها الرأي العام ووسائل الإعلام. وتتضمن هذه المعلومات إما قرارات المؤسسة، أو مواقفها اتجاه قضايا معينة، أو لإعلان عن تطورات في مجريات الأحداث، أو لتوضيح وتبيّن حول موضوعات أو سياسات تشغل بال الجمهور والعاملين في الحقل الإعلامي.

المبحث الخامس: المتحدِّث الرسمي.. العلائق ودروبها

يعد المتحدِّث الرسمي ناقل المعلومة الأصيل، خاصة إذا تعدد رقم المتحدِّثين الموازيين له داخل المؤسسة، والذين يصطلح عليهم بـ : متحدِّث باسم المؤسسة، دون أن يوسموا بالرسمية، وهذه من الأمور التي لا ينصح بها، ويجب تجنبها قدر المستطاع، خاصة داخل الأجهزة الأمنية؛



لأن تعدد المتحدِّثين، من دون تنسيق، قد يخلق البلبلة والتناقض والتضارب، ويضر بمصداقية المؤسسة، ويفتح باب المفاضلة بينهم من قبل وسائل الإعلام.. بل ينصح بوجود نائبين له، نائب أول ونائب ثان.

أولا ـ علائق المتحدِّث الرسمي مع مؤسسته ورؤسائه وأفراد مكتبه والموظفين.. البحث عن كلمة سواء

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي وبنيوي تتدرج فيه تراتبية المسؤوليات والقرارات، وتتوزع في مستوياته الاختصاصات والمهمات. ويتخذ المتحدِّث الرسمي ركنا بالغ الأهمية والمسؤولية والحسية داخل هذا المنظام الوظيفي. ويستلزم من حيث السير المنظم والفعال لهذه الوظيفة أن يكون المتحدِّث الرسمي عنصرا من الفريق الاستراتيجي والإداري للمنظمة، ومطلِع على حيثيات القرارات ومقتضياتها لفهم سياقاتها ودواعيها ومنطلقاتها ومآلاتها، إن لم نقل أحد أفراد الفريق الذين يوكل لهم اتخاذ بعض القرارات أو يعود لهم التأشير عليها؛ لأن المتحدِّث الرسمي قادر ـ انطلاقا من طبيعة عمله وسمة شغله ـ على استشراف إسقاطاتها وقابليتها لدى الرأي العام.

باعتبار المتحدِّث الرسمي الواجهة المكشوفة للمؤسسة، وأحد أقوى مناصريها، من حيث المبدأ؛ فإن عملية الإخراج الإعلامي لأي بيان أو بلاغ أو رسالة ـ كتابية كانت أو مؤتمرا صحافيا أو جلسة إعلامية أو تغريدة أو عبر أي مسلك إخباري آخر ـ يجب أن تكون مدروسة باحترافية وبمهنية ومحاطة بوسائل إنجاحها ونجوعها. وهذا الأمر يستوجب أن تكون العلاقة القائمة بين المتحدِّث الرسمي ورؤسائه وطاقم العمل في مكتبه وموظفي المؤسسة مضبوطة ومنظمة في



مداخلها ومخرجاتها قبلا. فالمعلومة المراد إذاعتها وبثها يجب أن تكون معروفة وواضحة المسارِ ومتفق عليه بين المتحدِّث الرسمي والمسؤول الأول عن المؤسسة، منعا لتضارب الاختصاصات والوظائف، وكذلك لتحاشي تصادم الأنباء والأخبار وتعارضها إن صدرت من أطراف لا يجمعهم تنسيق أو توكيل. بل يجب على مكتب المتحدِّث الرسمي أن يكون مطلِعا على أي تساؤل تطرحه وسائل الإعلام، وكذلك عن أي لقاء أجراه أحد الموظفين ما لم يكن هناك تنسيق من قبل، حتى يستطيع المتحدِّث الرسمي أن يكون على دراية بكل المعلومات المذاعة والرائجة من خارج مكتبه أو مؤسسته.

إن هذا الشغل الساعاتي، الذي يبدو عند بعض الجمهور براغماتيا ومصلحيا، يتطلب جهدا وتفرغا كبيرين، فالمسؤولية الملقاة على المتحدِّث الرسمي تستلزم اعتماد فريق من المتخصصين يواكبون كل مستجد، ويطالعون من كثب عما تنشره وسائل الإعلام باختلاف منابرها ووسائطها وإيديولجياتها وجغرافياتها؛ ومد المتحدِّث الرسمي بمضامينها، والإعلان عن المؤتمرات والجلسات غير المبرمجة والطارئة، ومساعدته في كل الشؤون التنظيمية، وهذا ـ طبعًا ـ بالتنسيق مع المتحدِّث الرسمي والذي بدوره ينسق مع المسؤول الأول في المؤسسة.

ثانيا ـ علاقة المتحدِّث الرسمي بوسائل الإعلام والجمهور والمجتمع المدني.. منوال خيط أريانا



إن كل متحدِّث يجب أن يبدأ لقاءاته بتذكير نفسه دائما بمقولة: 'أنا لست صديقا ولا عدوا لأحد'؛ لأن علاقته مع وسائل الإعلام والجمهور يجب أن تأطرها المهنية والاحترافية وليس المحاباة وكسب التعاطف، ولا الانتقائية والزبونية.

إن التدبير الحوكمي للمعلومة يستلزم أن يحظى الرأي العام ووسائل الإعلام بالتمكين المعلومي و'وجبة معلومية دسمة' كافيين لفهم مجريات الأحداث وتطوراتها، ولاستجلاء الغموض ورفع التعتيم ومنع اللبس، ولإقصاء الإشاعة، والتحكم في مخرجات الأخابير.

إن المتحدِّث الرسمي وهو ينسج علاقته، وليس علائقه، مع المؤسسات الإعلامية والصحافيين والرأي العام، على اختلاف توجهاتهم وتنوع دروبهم ونياتهم، أن يتعامل من منطلق واحد وألاّ يُخَوْصص الخبر أو أن يجعل منه 'حق امتياز أو تفويض مهمة'؛ لكي لا يقع في مطب التحيز لطرف دون آخر؛ تأسيسا لمبدأي الاحترافية والمهنية، واللذان من الواجب، بالضرورة، أن يؤثثا شغله؛ ومن ثم، تأكيده على المبدأ القانوني والحقوقي 'كل الأفراد سواسية في الحق في المعلومة'. وأن يكون حذقا وكيسا وقادرا على ضبط النفس لتحييد التوتر والقطع مع الشّيْن والانفعال اتجاه أي جسم إعلامي، وعليه مساندة الصحافيين ودعمهم للإحاطة بجميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وكذا توفير شروط إنجاح مهماتهم وتيسيرها. ويجب على المتحدِّث الرسمي أن يجتنب الإدلاء بخبر أو تصريح ثم يومئ إلى الصحافي بعدم إذاعته وبثه؛ لأن هذا يقلل قيمة العمل ومن شأنه أن يزعزع الثقة.



إن المتحدِّث الرسمي بصفته حامل رسالة خبرية من مصدر رسمي فلزاما عليه عدم إذاعة أخبار أو نشر ردود مجانبة للصواب وجادته، أو بث أنباء دعائية يضلل بها الجماهير. أما الأخطاء المنسوبة لوسائل الإعلام، فعند إخطار المتحدِّث الرسمي برواج أخبار خاطئة أو "مضللة" من أي وسيط إعلامي، يجب عليه الاتصال وتصحيحها وتصويبها وتبيان الحقيقة في حينه دون انفعال. أما القضايا التي تتجاوز منصبه وتعتبر مسا خطيرا بالنظام العام، أو انتهاكا للحياة الخاصة للأفراد، أو ينتج عنها اختلالات وظيفية أو إحالات قضائية فهناك مقتضيات ومساطر يجب اتباعها.

من حيث المبدأ تظل المعلومة هي بيت القصيد و'الطريدة' للصحافيين ومؤسساتهم، لكن تبقى هناك مرامٍ غير معلن عنها لبعض "مستعملي مهنة الصحافة"، وهي الحرص على التقاط هفوات المتحدِّث الرسمي على مستوى اللباس، أو الزي الرسمي؛ أو لحن لغوي، أو لازمة حركية؛ أو التنقيب عن أي مدخل كبر أو صغر للمساس بشخصه أو بمؤسسته، أو للتندر.. مثل هذه الأمور تحدث لكنها يجب أن تسقط كليا، وليس وضعها في مركز الخبر؛ لأن الجوهر هنا هو قيمة المعلومة وجدتها.

تبقى المصداقية والثقة حجرا الأساس اللذان يبني المتحدِّث الرسمي عليهما جدوى هذا المنصب، وباستيعابه فن التواصل وآليات عمل الوسائط الإعلامية وعلم نفس الجموع يتحصل على الوصفة النَّجيع لتأهيل هذا المنصب لتقديم رسالة إعلامية راقية ومتميزة ومتفردة..

المبحث السادس: الكفايات والوظائف.. النسيج والحياكة



أولا . الكفايات.. لكن الأخلاق أولا

لهذه الوظيفة حسية خاصة وديناميـة مميزة تفرضان أن تتوفر في المترشح بارادايم من المهارات ومميزات ومؤهلات؛ بدءا بتمكُّنه من مكنيزمات الاتصال والتواصل المؤسسي، وإدراكه الجيد لهندسة العملية الإعلامية ووسائطها وفنياتها وأساليبها ونواميسها. وكذا أن يكون مطلعا، باستفاضة، عن الإعلام الرقمي والاجتماعي والتشاركي بتقنياته وتبويباته وتفرعاته، ووصولا إلى إلمامه بسيكولوجية الجموع وأنماط واستراتيجيات تفكيرهم ومستوياته؛ وأن يخضع كل هذا للمنهاج وشِرْعة.

إن الإدارة والتصريف الجيد للرسالة الإعلامية يستوجبان استدعاء سرعة البديهة والمقدرة على التحليل (مساحة التحليل متروكة للمتحدِّث المدني دون الأمني، نذكر السبب لاحقا)، ومهارات التحدث المباشر. ويستلزم الأمر، كذلك، استحضار أدوات التعامل مع الطارئ وفنيات الخطابة والإلقاء، وأن يكون المتحدِّث الرسمي قادرا على تدبير انفعالاته، وأن يصادق الصبر وحسن الدعابة، وأن يتميز بسعة الذاكرة وجودتها.

أي عمل يزيغ عن الإطارات الدينية بأوامرها ونواهيها، ويتنحى عن الأخلاق الحميدة والنزاهة؛ يكون مؤوله الخسران والخيبة؛ لذلك يجب أن يتصف المتحدِّث الرسمي بالقيم النبيلة، وأن يرسم على مساره المهني سيرة وسمعة قمينتان باكتسابه تقدير واحترام الجميع.

ثانيا . الوظائف.. مسرد المسؤوليات



يزاول المتحدِّث الرسمي مهنته وفق جدول استراتيجي تخطيطي أكثر منه تكتيكي وقتي؛ فهو يشتغل ضمن رؤية واضحة ورسالة بيّنة تحددان له معالم الطريق وخريطة المسلك ومنهجية الطرح والبناء والأسس التنظيمية للعلاقات القائمة بينه وبين الجمهور والصحافيين.

فالوظائف المنوطة به والمكلف بتنفيذها ـ ومن الأفضل إشراكه في تقرير سياساتها ـ تبغي دراية ودربة لإتقانها والإبداع فيها. فهو مطالب برصد المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمؤسسة، ضمن حدود المسموح به، ومنحها للجمهور ووسائل الإعلام دون انتقائية بينهم وتسهيل نوالها والحصول عليها، وشرحها وتفسيرها بتمعن وتبسيطها وإقناعهم بقراراتها وسياساتها بموضوعية ودقة ووضوح، مبرزا في أثنائها رؤية المؤسسة وأفكارها، ومجيبا عن استفهاماتهم وتساؤلاتهم، وتصحيح البيانات الخاطئة عن المؤسسة، ومدهم بالحقائق ولو كانت صادمة ومؤلمة. وأن يجري مؤتمراته الصحافية وجلساته الإعلامية ـ من الأحسن والأفضل ـ في أوقات منتظمة، أما في الحالات الطارئة يتم إبلاغ وسائل الإعلام دائما عبر الموقع الرقمي الرسمي للمتحدِّث، واستثناء عبر رسائل إعلانية رقمية (لغير العسكري) أو من طريق الناسخة البرقية تخبرهم بوقت اللقاء وعلته (على أساس سجل وسائل الإعلام المعتمدة). كما يمكن للمتحدِّث إجراء لقاء إعلامي خاص، وإن كان من الأفضل بطلب من الوسيلة الإعلامية وليس منه، لكن يمنع منعا كليا إذا تعلق الأمر بالمتحدِّث الرسمي الأمني أن ينهج مثل هذا الطلب، وفي حالة إجراء لقاء خاص بطلب من وسيلة إعلامية يجب عليه عدم منح معلومات حصرا.



كما يمكن للمتحدِّث، بعد استشارة المسؤول الأول داخل المؤسسة والتداول في الأمر، تحديد نمط التدخل والإبلاغ؛ هل المسألة، أو الحادث، أو القضية، تتطلب مؤتمرا صِحافيا أم جلسة إعلامية أم الاكتفاء والاقتصار على بلاغ أو بيان صِحافي؟

يقوم المتحدِّث الرسمي بالإشراف على نشرات وإصدارات المؤسسة، سواء كانت بيانية أو إبلاغية أو خبرية أو منشور دراسي مُحكم ذي صلة به، وذلك بالتنسيق والمراجعة مع المسؤول الأول، كما يقوم بجدولة اللقاءات والمقابلات الإعلامية لهذا الأخير، وإعداد وتحرير خطاباته وخطبه. كما يسهر على إصدار مذكرات إعلامية قصد مد الصحافيين والمهتمين بالمعلومات والمعطيات الأساس أو بالحديث منها.

ولأنه مطالب بتكريس مبدأ الحق في المعلومة؛ فهو ملزم بعقد ندوات دراسية كمدخل للمعرفة والتَّرْفيع الثقافي وشرح المسؤوليات الذاتية والبينية. وكذلك، عقد حلقات العمل؛ لأنها مسلك طيب للمساهمة والمشاركة العلميتين، وأبلغ للتشارك في الإدراك، وأنجع في التفاعلية من الندوة الدراسية.

تتعدد نشاطات المتحدِّث الرسمي لتشمل إعداد وإيْلاف الحملات الإعلامية للمؤسسة بجميع جزئياتها وتخريجاتها وصنوفها. وكذلك متابعة إجراءات تنفيذها وقياس نتائجها ورصد مآلها من كثب؛ لتقييمها وتثمينها في خلاصتها؛ قصد تعزيز وتدعم الجيد وتقويم وإصلاح السيئ.

المبحث السابع: منهجية الشغل.. خطى ميليمترية

أولا ـ مكتب المتحدِّث الرسمي.. كواليس الركح



يجب إخضاع كل عمل لميتودولجية مُحكمة قصد إجادته وحبك صنعته وإِلْفَاءِ عوامل تجويده. ومن ثم، فالمتحدِّث الرسمي ملزم بتتبع منهجية جلية ترتب وتنظم الشغل، وتفكك وتحلل الحقائق المؤسسية، وتحدد وتأطر العلائق داخل صرح المؤسسة بكل ترتيبها الإداري، وفي تعامله مع الرأي العام والمؤسسات الإعلامية والصحافيين.

يفتتح المتحدِّث الرسمي طقسه الوظيفي بتصفح الصحف، ومسح للأخبار على المواقع الرقمية المؤثرة والفاعلة، والإنصات للنشرات الأثيرية الإذاعية والتلفزية، والإحاطة علما ودراية بالتقارير الدولية ذات الصلة. ويقوم بكتابة البيانات (أحد الأشكال الرئيس في التواصل) والبلاغات والتصريحات التي سيتم إرسالها بدقة ووضوح دون إطناب أو بناء صوغها على المجهول، ومراجعتها مع طاقم المكتب قصد رفع أي شبهة أو التباس أو خطأ، سواء كان لغويا أم قانونيا أم غيرهما. كما يقوم بالإعداد والاستعداد لمؤتمره اليومي - في حالة برمجته يوميا - أو الدوري أو المستعجل أو الطارئ، حسب الضرورة.

إن أقاويل المتحدِّث الرسمي، بصفته وكيل جهة رسمية ومسؤولة، تعد تصريحات وليس إفادات أو انطباعات أو ارتسامات؛ فالتصريح يعني حقيقة معينة؛ وهذا يفرض بثه بما يمنحه هذه الصفة؛ لذلك فهو مطالب باجتباء وانتقاء كلماته وألفاظه بعناية ووعي تامين بمدلولاتها المعجمية والاصطلاحية، وإذا كان تصريحه باللهجة الدارجة فيجب عليه أن يكون متيقظا لإسقاطات الكلمات في الثقافة الشعبية.



التصريح هو بوح بمعلومات أو بجملة منها، بعد التأكد من صحتها، وفي ميعاد مقبول زمنيا. وهو إعلان غير قابل 'للتدوير'، وإن تم العدول عنه، بموجب تعديل أو تصحيح أو تنقيح، فيجب مصاحبته بتعليل منطقي تثبت فيه حقائق وصحاح الأمور، ويكون مشفوعا باعتذار.

إشارة لا بد منها، لما يخاطب المتحدِّث الرسمي الرأي العام أو وسائل الإعلام يجب أن ينطلق من مصلحة الجمهور، ومخاطبا إياهم بصيغة الجماعة 'نحن'، وينأى عن أي لفظ يستثمر في الانتقاص من قيمتهم وقيمهم.

يجب أن يُترك للمتحدِّث (المدني) هامشا للمناورة؛ لأنه في الأول والأخير "يواجه" نيات تختلفن في مراميهن، ودروبهن قد تتقاطع وقد تتوازى، لكن هذه المناورة يجب أن توسم بالصدق والمصداقية، وليس باختلاق التخَطُؤات بممارسة المراوغات وبامتهان الخداع واحتراف التقية. فالالتزام الأخلاقي والشرفي والمهني، الذي يسير عليه المتحدِّث الرسمي، يوصي بإلزام الحقائق، وعند عدم توفر إحداها، إما لعدم معرفته إياها أو عدم التيقن أو ثبوت صحتها، يصرح بذلك مع الوفاء بإذاعتها لما يتوصل بها أو عندما تثبت صحتها. كما أنه مطالب بتدبير أي أسئلة استفزازية، في حدود اللياقة، من أي طرف كان، مع عدم تكرار كلماتها المنفرة.

المبحث الثامن: المتحدَّث.. الميدان يا حميدان

أولا - المؤتمر الصحافي والجلسة الإعلامية.. فك اللبس

إن إيلاف ميدان الإعلام يستوجب حسن المُمَاءنة وتمام اللّقانة وتلمس أبابة التَنَدُّس فيه. وقصد تحقيق هذا الشأو؛ يستدعي الأمر ضرورة الفهم الجيد للمصطلحات الدارجة والخاصة، وتبيُّن



المعجم الفني عن اللغوي وضبط اللفظة في مجالها التقني وفضائها الاصطلاحي. ومن ضمن الخلط الذي يقع فيه كذلك ثلة من المشتغلين في مجال الإعلام اعتبار المؤتمر الصِحافي والجلسة الإعلامية شيء سيان.

تأتي الجلسة الإعلامية بشكل أقل رسمية وأهمية من المؤتمر الصحافي، وهي تعقد لتوضيح المُفاض من الأخابير أو تفسير حدث أو رفع اللبس عن قضية أو منح الوَرْكى عن موضوع حرّك نقاشا و نال رواجًا من قبل الرأي العام أو الوسائط الإعلامية، وهي جلسة قد يتكفل بها أحد المسؤولين، وإن كان من الأفضل المتحدِّث الرسمي، كما أنها تعتبر جد فعالة لاستقطاب الصحافيين لجعلهم أكثر اهتماما بقضايا وموضوعات المؤسسة. فيما يعقد المؤتمر الصِحافي لإذاعة وإشاعة وإبلاغ الجمهور بشكل رسمي بمعلومات هامة وذات جدة، ويجب أن يتصدى لها المتحدِّث الرسمي شخصيا أو المسؤول الأول عن المؤسسة.

ثانيا . المتحدَّث.. لكل حدث حديث

المتحدَّث، إنه ركح المتحدِّث وميدانه الأول، لكنه يفشل إن اعتقد أنه ركح مونولوجي يكتفي بعنصر واحد. إن المتحدَّث هو مكان الاستقبال والاتصال المباشر مع وسائل الإعلام ومجموع المحاورين والمشاهدين عن بعد (وجوب توفر الموقع الرقمي الرسمي للمتحدِّث الرسمي على بث مرئي مباشر)؛ لذلك وجب الإعداد له وفق شروط العمل السوي، من حيث سهولة الولوج إليه، وترتيب المقاعد؛ وكاميرات خاصة بمكتب المتحدِّث الرسمي، وتوفر عدة ميكروفونات لطرح الأسئلة، ومساحة مريحة لعمل الأطقم التقنية الخاصة بوسائل الإعلام، ووجود إنترنيت ذو تدفق



ممتاز وصبيب عال. وإنارة تستجيب للمعايير المحمودة في هذا المجال، منها التثبت من مستويات الظل والضوء، وإسقاطات الإضاءة على المنصة، والجهات الصادرة منها؛ لأنها تلعب دورا مهما وجوهريا ومؤثرا في التقديم والجو العام للجلسة أو المؤتمر؛ فالضوء المسلط على المتحدِّث الرسمي قد يوحي بإشارات ورسائل غير إدراكية (لا شعورية) على الحضور لكنها تبقى مؤثرة، وهذا معمول به في المناظرات الرئاسية لبعض الدول.

ثالثا . المنصة.. الكلام المباح

للمنصة أشكال وتصميمات، لكن من الأفضل أن تكون شفافة أو ذات محور ارتكاز واحد، ليكون المتحدِّث الرسمي ظاهرا كليا. ومن الواجب أن توضع في منتصف القاعة. كما يجب أن تضم في واجهتها: اسم المؤسسة أو الجهاز والهوية المرئية وصفة المتحدِّث، هل هو المتحدِّث الرسمي أم مدير المؤسسة أم غيرهما؟ كما يتم تأريخ الجلسة بذكره على لوح ويُمنح فسحة على واجهة المنصة. ويفضل أن يوضع على المنصة ميكروفونا واحدا . إن أمكن ذلك . لأن كثرتها تحجب حركات يد المتحدِّث الرسمي، وتمنح دعاية لوسائل الإعلام عبر الهويات المعرفية التي تحملها الميكروفونات.

أما خلف المتحدِّث الرسمي، فالأمر يتطلب ترتيبات خاصة؛ فبالنسبة للمتحدِّث الرسمي المدني إذا كان متحدثا رسميا باسم جهة حكومية أو وطنية يتم وضع العلم الوطني في الجهة اليمنى للمتحدِّث الرسمي، وراية الهوية المرئية للمؤسسة على يسراه، إضافة إلى وضعها على شكل لوحة بادية خلف المتحدِّث الرسمي. أما المتحدِّث باسم شركة أو منظمة تجارية أو غيرهما فهو



مخير، ولكن من الأمثل تسويقيا ومن أجل خلف انطباع 'المؤسسة المواطنة' العمل بالمنوال نفسه. وفيما يخص منصة المتحدِّث الرسمي باسم جهاز أمني فسنأتي على ذكرها لاحقا.

رابعا . الملابس.. رموز من قماش وألوان

بالنسبة إلى المتحدِّث الرسمي المدني، فيجب أن يرتدي ملابس غامقة اللون، وأن يبتعد عن العاكسة للضوء، وكذلك المخططة والمزركشة، وكذلك غير حاملة لأي علامة تجارية، إلا إذا كان يمثل الشركة نفسها. وفي الاستضافة التلفزية، التي تأخذ الصورة كاملة، على المتحدِّث الرسمي أن يأخذ بعين الاعتبار لون الجوارب والحذاء، واللذان يفضل أن يكونا من اللون الداكن. أما بالنسبة للمتحدِّث الأمني سنتطرق له لاحقا.

خامسا . اللغة غير اللفظية.. حروف من حركات وسكنات

ينقسم التواصل في محتواه إلى ثلاثة أجزاء: اللفظي والحركي ونبرة الصوت، فأي متحدِّث مطالب أن يستحضر هذه الأجزاء الثلاثة في أي تدخل. لقد تطرقنا فيما سبق لمسألة اللفظ، أن يكون سهل الالتقاط وحسن النطق وبيّن المعنى وواضح الدلالة.. أما نبرة الصوت فيجب أن تكون معتدلة بعيدة عن الرتابة وغير مرتجفة، فخفض الصوت إلى مستويات متدنية جدا سيفسر على أنه إشارات دالة على ضعف الحجة والشخصية، كما أنه يتطلب جهدا مضاعفا لالتقاطه من قبل الحضور. أما الصوت المرتفع والحاد يوحي أن المتحدِّث يوجه أوامر أو ربما تهديدات، وغالبا ما يزعج الحضور.



حركات وسكنات المتحدِّث، أو ما يصطلح عليه لغة الجسد، تبقى من ضمن دائرة اهتمام الحضور؛ فهي تعطي تلميحات وقراءات للحالة النفسية والمزاجية. فيجب أن يفقه المتحدِّث أن هذه الحركات إما تساند قوله أو تتكالب عليه. هناك دراسات خلصت إلى أن لغة الجسد تشكل 60 في المئة من العملية التواصلية. فالإشارة بالسبابة، والتي تطغى على مثل هذه اللقاءات، لا تحمد؛ لأنها في مخيلة العديد مطبوعة بالتأنيب أو الأمر، وينصح الإشارة بكف راحة اليد الممدودة. كما يوصى بالابتعاد عن كثرة فرك الشعر أو حك الذراع أو شبك اليدين أو وجود حركة متلازمة..

هي شؤون تتطلب مهارات يمكن اكتسابها إما بالتدريب والتمرينات أو بقراءة الكتب متخصصة في مجالها.

المبحث التاسع: مسائل أخريات.. مقادير إضافية

وهناك مسائل أخرُ جد هامة؛ وهي:

- أن يكون المتحدِّث الرسمي متمكنا من آليات صوغ الرسائل الإقناعية وحصيف في اختيار طريقة تمرير هذا الخطاب وأداته الاتصالية؛
- معدل تدفق كلماته، يشار أن المعدل الأكثر تأثيرا هو ثلاث كلمات ونصف الكلمة في الثانية؛
- ألا يتعدى زمن عقد المؤتمر الصِحافي ثلاثين دقيقة من ضمنها مقدمة مختصرة لا تتجاوز خمس دقائق، وما تبقى من الوقت يخصص لأسئلة الحضور؛
- أن ما يلتصق بأذهان الحضور هو أول شيء يقال وآخر شيء ينطق؛



- لا يوظف ضمير المتكلم "أنا"، بل ضمير الجماعة "نحن"؛
- يشرع الحضور بالبحث عن مناقب وإيجابيات المتحدِّث متى أشعروا بالارتياح له؛
- عند طرح السؤال يجب على المتحدِّث الرسمي أن يستمع للسائل باهتمام مع التركيز، وعند الإجابة عليه أن يوزع نظره على جميع الحاضرين؛ لأن غير ذلك يعتبر تقليلا من قيمة باقي الحضور، ورفعا من درجة من ثبت النظر عليهم؛
- ضرورة ملء استئمارة الحضور لبناء بنك معلومات عن الصحافيين المهتمين بشؤون المؤسسة أو الجهاز؛
- عند الانتهاء من المؤتمر الصحافي يجب توزيع تقرير يجمل المعلومات والرسومات والبيانات التوضيحية والأرقام التي وردت في المؤتمر بما فيها الكتابة السليمة لاسم المتحدِّث الرسمي، وإن كان أمنيا تكتب رتبته؛
- يمكن للمتحدِّث المدني، دون العسكري، تخصيص وقت إضافي للمقابلات على الواقف على أن تكون مقتضبة وقصيرة؛
- عند التصوير المرئي على المتحدِّث الرسمي أن يظل في إطار الكاميرا والصورة؛
- عندما يستضاف المتحدِّث الرسمي من قبل أي وسيلة مرئية، عليه أن يحافظ على ثبات عينيه على المستضيف أو الكاميرا بمعنى آخر ألا يشطح بعينيه ويطلق لها العنان لتتنقل في أرجاء الاستوديو؛



- أن يكون المتحدِّث الرسمي قادرا على تحليل الصور الذهنية ودينامية وتفاعل الحضور؛ لأنها انعكاس آني لما يقوله؛
- ألا يتهكم عن أي تعقيب، وأن يبتعد عن قول: لم تفهم قصدي؛ لأن هناك من يعتبرها مسًا بشخصه وحكما بالدونية؛
- أن يبتعد عن لمس أو ضرب الميكروفون، سواء كان مثبتا على السترة أو على المنصة؛ لأن هذا الأمر يزعج المستمع والمشاهد ويؤثر على تركيز المتلقي؛
- رصد ميزانية مضبوطة كفيلة بتغطية مصاريف وتكاليف المنشورات والحملات الإعلامية والإشهارية والتسويقية..



الفصل الثاني

المتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكري

المبحث الأول: من النقش الحجري إلى النقر الرقمي.. عتق المعلومة لا إصفادها

استحوذت الأحداث والوقائع الأمنية على مساحة من اهتمام الجمهور، وأخذت حيزا ذا شأن من أخابيرهم اليومية. ولعل الرسوم والنقوش الأركيولوجية على حيطان المعابد أكبر دليل على مصداقية ذلك، وقد شكلت ما يشبه متحدِّثا رسميا؛ حيث ضمت جردا بأخبار الحروب وأحوال الجيوش، والتي كان القصد منها الإعلام والإذاعة قبل أن تصبح من بعد وثيقة تاريخية. وأول ما خُطَّ هو الحروب التي جرت بين المملكة المصرية وسكان بلاد ما بين النهرين، الرافدين، عام 2400 ق.م، ومعارك أحمس والهكسوس عام 1630 ق.م. وتعد الألواح الطينية التي اكتشفت بمدينة نينوى، عاصمة الآشوريين، عام 1850 م أقدم الوثائق العسكرية، والتي احتوت على وثائق تتحدث عن أحوال الجيش وصروف الحرب.

لقد كان الشعراء عند العرب هم المتحدِّثون بلسان قومهم؛ فقد كانوا يقرضون في أبياتهم الشعرية أحوال الحروب وتفاصيل المعارك، وذلك لرفع مستويات الحماسة بين أفراد القبيلة وإخبارهم. وفي بداية الإسلام عَهَد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلى كل من كعب بن مالك وحسان بن ثابت، إضافة إلى عبد الله بن رواحة رضي الله عنهم وأرضاهم، بهذه المهمة الخبرية والحماسية. وبدوران وسيران هذه القصائد بين المسلمين يحدث النشر والإخبار ويوقد الحماس وتشتد العزيمة.



ولنا في تاريخ الحروب الصليبية قصائد القدسيات، والتي ضمت أخبار انتصارات المسلمين على الصليبيين بقيادة صلاح الدين الأيوبي، وهي قصائد كان الغرض منها، إضافة لبعدها الأول الحماسي، إذاعة الأنباء لجعلها سائرة ودائرة ورائجة بين أفراد الأمة الإسلامية.

لمهنة المتحدِّث العسكري سنوات من الحضور، لكن في عام 1990 بزغ في مجال الإعلام الأمني مصطلح المتحدِّث الأنموذجي، وعبّر عن الشخص المكلف بالتحدث باسم القوات المسلحة. لكن الدول العربية لم تولِ اهتماما لهذا الشأن في حينه، حيث نجد أن مصر لم تسمِ متحدِّثا باسم القوات المسلحة إلا عام 2012 م، في حين الأردن واليمن عام 2014 م..

المبحث الثاني: الأمن.. والمنغصات الأناديد

الأمن هو مجموعة مقتضيات وإجراءات قمينة باستتباب النظام، وضبط العلائق داخل المجتمع، وتمكين الأناسيم من الحق في المعلومة الأمنية. ويوكل للأمنيين ـ على اختلاف انتماءاتهم وأجهزتهم ـ واجب السهر على تدبير هذا المرفق بموجب قانون يضبط الاختصاصات، وينظم الواجبات، ويحدد الجغرافية والمناطق.

لكن هذا الأمن تشوبه في أحايين قلاقل واضطرابات (حرب، تمرد مسلح..)، أو حالات استثنائية وفجائية (فيضان؛ زلزال، جائحة..) قد تأثر سلبيا على السير المألوف لمرافق الدولة، أو تشلّ جزءا منها، أو تهدد السلم العام وحيوات الناس. وهذا الوضع يأخذ أبعادا تختلف حدتها وخطورتها من مشكلة بسيطة أو حدث طارئ متحكم به أو كارثة أو الأزمة. ولإعطاء صورة كاملة وواضحة لما يقع ويحدث، يقوم الجهاز، المعني مباشرا، بنشر بيانات وبلاغات ومنشورات، ويعقد



لقاءات أسئلة يكون المكلف بالإجابة عنها المتحدِّث الرسمي، باستثناء الكوارث الكبر التي تتطلب حضور المسؤول الأول عن هذا الجهاز أو رئيس الدولة.

المبحث الثالث: المعلومة الأمنية.. هل لهذا المحيطِ من أمائر؟

إن تعدد مجالات ومحاور المعلومات الأمنية وتشابكها، من عسكرية وشبه عسكرية علاوة عن استخبارية واستعلامية واستطلاعية، ومن سياسية واجتماعية وديبلوماسية واقتصادية.. والتي يسمح، حسب حسيتها، بنشرها من عدمه تبعا لضوابط وسرية الإجراءات والتحريات ـ يفرض، هذا التعدد، على كل الأجهزة الأمنية أن تفرد خلايا مكلفة بالإعلام الأمني تزود الجماهير بما جد واستجد من معلومات وإفادات، وذلك عبر جميع المنابر والمنصات الإعلامية، أكانت ورقية أم سمعية أم سمعبصرية أم رقمية.

إن الفرز الدقيق للتدفق المعلومي الأمني يمكّن من تصنيف وتحديد إطار المعالجة للمعلومات تبعا للاستراتيجية التي يتبناها الجهاز الأمني وينزع إلى نجوعها، والتي على بنائها يتم التصريح من عدمه للمتحدِّث الرسمي، إما الإسدال أو السفور، وفي حالة 'التسريح' تحدد كرونولوجية المد الخبري تبعا لسرية التحقيقات أو لتطور الأحداث أو لطبيعة المعلومة.

لكن هناك ملاحظة، ذات لون أحمر داكن، هي أن في مجمل الدول العربية ما يزال الوضع لم يرق بهذا الجانب إلى مستويات مقبولة، خصوصا في شقها الاستخباري والاستعلامي، في عالم أصبح تدفق الأخبار والمعلومات فيه يوازي تجمعا للـ "الجراد".



أولا . الإعلام الأمني.. طريق لم تعَبَّد بعد

ليس هناك تعريف موحد للإعلام الأمني، نتيجة وتبعا لتعدد زوايا المناولة والمعالجة، ولم يقرر فِمن يمتهن هذا الدرب الخدمي؛ فهناك من يرى صواب أن تختص به الجهات الأمنية فقط، وآخرون ينزعون إلى كونه حقلا يشترك في دوران عجلته الأمني والمدني.

ولكي تُكرم وفادة هذا المجال الإعلامي القشيب ـ نسبيا ـ من أجل تقديم خدمة ترقى إلى مستوى الطموح، لا مندوحة من أن ترصد له جميع أدوات الاشتغال من ميزانية جد محترمة، وكوادر مدربة تمتلك الكفايات والمهارات في المجال الإعلامي، ورؤية استراتيجية استشرافية واضحة الآماد والعِماد.

والإعلام الأمني مطالب بمواكبة الطفرة المَهُولة في وسائط الاتصال والإخبار، وأن يساير اهتمامات المواطنين بما يفيدهم وينمي رصيدهم من الثقافة الأمنية، سواء للكبار أم الصغار، ويذكي حصادهم المعلومي، وأن يمدهم بالإحصائيات والأبحاث المنجزة؛ لأن المعرفة تُدعمهم وتساندهم في اتخاذ قرارات وأحكام عن الأحداث والأشياء وفق معلومات ومعطيات مضبوطة وموثقة ومن مصدر رسمي ومسؤول.

ثانيا . الجهاز الأمني والمواطن.. متى يعلن طلب عروض لبناء الثقة!؟

من الأشياء التي تعاب على الأجهزة الأمنية هي عدم خلق ثقة بينها وبين الجماهير؛ فلا يخفى أن هذه العلاقة مضطربة ويعكر صفوها ويكدره الريبة من تصريحات وإفادات الأجهزة الأمنية. قد تختلف حدة هذا الاضطراب بين دولة وأخرى نتيجة تراكمات تاريخية وسيرة ذاتية [...]



والصورة النمطية. لكن يبقى الجهاز الأمني هو المسؤول عن إذابة هذا العائق النفسي، وتصحيح المنحنى من انعدام الثقة إلى ثقة متبادلة. وهذه من الأمور التي يجب أن يتصدى لها الإعلام الأمني بمهنية وحنكة عبر دراسات وأبحاث تنقب عن مَواطن هذا الخلل؛ ومن ثم، تقليص هذا البون وتحجيم هذه الهوة وجَسر هذه الفجوة.

التحدي الذي تواجهه المعلومة الأمنية يبقى المفرزة التي تحكمها 'فوبيا التصريح' و'مانيا الحجز' و'فِيلْيَا الحجر'. فسياسة الكتمان والتعتيم التي رافقت العديد من الأجهزة الأمنية في شغلها لم تحِيد عن فرض أجندتها ولم تشفَ من "عُقدها"، رغم يقينها من أن المحيط لم يعد 'للاعبٍ وحيد'، وأن نواميس 'اللعبة' تغيرت وأضحت تفرض أن يقحم أهم عنصر ألا وهو المواطن، وذلك بتزويده بالمعلومات والمعطيات بعد تحيينها، والتي هي في الأصل جزء من حقوقه.

أصبح لزاما أن يتحرر المسؤول عن جريان المعلومة الأمنية من الحاجز السيكولوجي، وأن يعي أن "اعتقال" المعلومة الأمنية يمنح للإشاعة موطنا خصبا تتصيد فيه الرث والسمين. فالإشاعة ليست ببكتيريا تضم الصالح والطالح، فهي ميكروبات وفيروسات جائحة ومقلقلة ومضاداتها الحيوية إخبار وإعلام الجماهير بما يجري ويدور.

بالطبع، ليس هناك جهاز أمني، خاصة إذا كان استخباريا أو استعلاميا أو استطلاعيا، يصرح بكل رفوفه المعلومية، وما الربائد التي تعلن ـ بين حين وآخر ـ إلا دليل على أن جملة من المعلومات تبقى سرية حتى تنقضي مدة زمنية معينة، وهناك معلومات تظل مقبورة إلى الأبد، لكن هذا لا يعني في المقابل أن 'المصلحة مقفلة الآن وعليكم مراجعتنا لاحقا!'.



المبحث الرابع: المعلومة الأمنية العسكرية في الوطن العربي.. حالة المغرب

تثير المعلومة الأمنية العسكرية إشكالا حقوقيا ومعرفيا قبل أن يكون أمنيا؛ وهو الحق في الحصول على المعلومة؛ فالمعلومة الأمنية ومنها العسكرية، عربيا ومغربيا، تصطدم بمجموعة من المتاريس التشريعية والترسانات القانونية تحول دون إشاعتها وإذاعتها وتداولها، تحت مصوغ السرية وذريعة صون الأمن الداخلي والخارجي وحماية أسرار الدولة.. وكان لزامًا على القطاعات الأمنية أن تتدبر تصريف هذا الشأن بما يمكِّن المواطن من حقه في المعلومة في زمن معقول وعبر منافذ يسيرة الوصول وسهلة الاستخدام وفي متناول الجميع، وفي الآن عينه الحفاظ على سلامة المواطنين وأسرار الدولة.

أولا ـ المعلومة الأمنية.. من أزمة الفصل 27 من الدستور إلى معاطب قانون رقم 33.13 !

لقد أقر الدستور المغربي في فصله 27 حق المواطن في الحصول على المعلومات التي بـ: 'حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام' (الفصل 27)، لكنه كبّلها باستثناءات هلامية غير واضحة الأمائر إذا كانت 'تقوض أو تهدد الأمن الوطني بشقيه الداخلي والخارجي، أو تؤثر سلبيا على الدفاع الوطني [..] والمجالات التي يحددها القانون بدقة' (الفصل 27)! وهذا الاستثناء ورد إجمالا ما يعني أن حجب المعلومات الأمنية يخضع لرأي



تقديري وليس لنص قانوني، وأنه يضع الأمر العادي والإجراء السري والشأن الجلل على محمل واحد. ومن ثم، تبقى المعلومة الأمنية ومنها العسكرية في حالة 'اعتقال' على الوزن المغربي الذي ساد في زمن وما يزال: 'كل ما من شأنه'. وجاء القانون رقم 33.13 المنظم لهذا الفصل الدستوري، الذي واجه انتقادات كبيرة، في مادتيه 7 و8 ليكرس النهج نفسه والتعتيم عينه والصد ذاته. هذا الهاجس تسرب كذلك إلى القانون رقم 44.14، الذي خول للمواطنين حق تقديم عرائض إلى السلطات العمومية قصد تقديم مقترح تشريعي، حيث أورد مجموعة من الاستثناءات في مادته 4 من ضمنها عدم تقديم عرائض في الأمور والشؤون الخاصة بالقضايا التي تهم الأمن الداخلي والخارجي؛ وبذلك أُقفِل هذا النهج الذي كان العديد يأمل أن يصبح رتاجا شرعيا للنفاذ إلى المعلومة.

ونجد المنع والصد ذاتهما في نظام الانضباط العام في حضيرة القوات المسلحة الملكية في الفصلين 27 و 28؛ حيث لا يسمح للعسكريين سواء كانوا مزاولين للمهنة أم في وضعية إلحاق أم موقَّفين وقتيًا أم متقاعدين النشر بأي طريقة كانت إلا بعد أخذ الرخصة بذلك مع إمكانية ذكر الصفة والرتبة للمزاولين، وأتت الأمور المتعلقة بقواعد الانضباط والدفاع الوطني ممنوعة بالإطلاق ومن دون تحديد، كما أن مخاطبة الجمهور مرتبطة بإذن مهما كانت الظروف والأماكن.

وحري بالذكر أن المشرع المغربي اشترط في الفصل 187 من القانون الجنائي في حالة المنع من نشر وإذاعة المعلومة العسكرية، ما لم تكن طبيعة هذه المعلومة تفرض كتمانها، ضرورة ووجوب صدور ظهير أو مرسوم من قبل مجلس الوزراء (يرأسه رئيس الدولة، الملك)؛ لأنها بتلك



الصفة تدخل في رزمة أسرار الدفاع الوطني. كما جُرم في الفصل 4-607 من الباب العاشر من القانون الجنائي المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالمعلومات المرتبطة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة..

يشار، كذلك، إلى أن المشرع المغربي أوجب في القانون رقم 69.99 الخاص بالرباىد والمحفوظات - الأرشيف - في المادة 17 مرور ستين سنة من تاريخ العقد لإشهار أو الاطلاع على أي وثيقة تندرج في إطار أسرار الدفاع الوطني وأمن الدولة..

أما المجلس الأعلى للأمن، المزمع إحداثه - منذ 2011 م والشعب المغربي ينتظر قانونه التنظيمي - والذي من ضمن أعضائه الجهاز العسكري، لا نعرف عن ملامحه التنظيمية الكثير سوى ما تضمنه الفصل 54 من الدستور.

وبذلك يكون المشرع المغربي قد طوق المعلومة الأمنية ومنها العسكرية بترسانة قانونية وتشريعية وتنظيمية منعت حتى مرور بصيص الصدى قبل مرور مدة الإمساك والإصفاد.

نتفهم جيدا هذا الحرص والحيطة والتيقظ من قبل الأجهزة الأمنية التي تحاول ألا يضحى هذا الأمر ملصَّة استخبارية ومَعينا استعلاميا ومنفذا استقصائيا ومنهلا استطلاعيا عبر نافذة المصادر المفتوحة للمعلومات، لكن في المقابل يجب ألا يمسي وسواسا لأَّزما وفِعْله القهري 'إشْتَرِع'.

وهذا الأمر، ربما، من ضمن الأسباب التي تفسر عدم ظهور ما يكفي من مذكرات لقادة وضباط الأجهزة العسكرية المغربية ولمديري أجهزة الاستخبارات المغربية المتقاعدين.. علما أن



بعض الدول تسمح لرؤساء أجهزتها الأمنية المتقاعدين أو الذين أنهوا الخدمة بنشر مثل هذه المذكرات بعد تدقيقها وفحصها؛ ومن ثم، إجازتها والتأشير عليها للتداول من قبل الجهات المختصة.

ثانيا . المتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكرية.. أي سيناريو في مقبل الأيام؟

لا يوجد في المغرب أي متحدِّث رسمي باسم الجهاز العسكري (القوات البرية، والقوات الجوية، والقوات البحرية، والخدمة الطبية العسكرية، والدرك، والحرس الملكي)، والأمر نفسه بالنسبة لإدارة الدفاع الوطني الجامعة للحقائب العسكرية. ورغم أن القصر في المغرب له متحدِّث رسمي لكنه غير مخول لتحدث في الأمور الأمنية والعسكرية لا من قريب ولا من بعيد لعدم الاختصاص، وهذا هو الظاهر؛ علما أن الملك، رئيس الدولة، هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركان العامة للحرب، وله الاختصاص الحصري في تعيين رؤساء ومديِري الهيئات والمصالح والمكاتب العسكرية والمدير العام للمديرية العامة للدراسات والمستندات والأمور المتعلقة بالترقية (الفصل 4 من نظام الانضباط العام للقوات المسلحة). كما أنه يرأس المجلس الوزاري الذي يتداول عدة قضايا من ضمنها إعلان الحرب، ومشاريع النصوص المتعلقة بالجهاز العسكري. كما أن المتحدِّث الرسمي باسم الحكومة يدور فيما هو دون الأمني (وزارة الداخلية تصدر بياناتها وبلاغاتها بنفسها ـ الإدارة العامة للأمن الوطني وملحقتها مديرية مراقبة التراب الوطني لهما متحدِّث رسمي باسمهما).



قد يرجع، شكليا، سبب عدم وجود متحدث رسمي عسكري في المغرب إلى أن المغرب لم يخض حربا منذ 1991 م ولم يعلن حربا بشكل رسمي بعدها، ولم يعرف أي قلاقل تهدد النظام والسير العادي لمؤسساته.

لكن تطفو ملاحظة موازية هي أن المغرب أوفد تعزيزات عسكرية إلى حرب الخليج الأولى (1991 م)، وخاض حربا غير مباشرة عبر التحالف العربي في اليمن، وأرسل بعثات عسكرية للمشاركة في قوات حفظ الأمن الأممية؛ واشترى عتادا حربيا، واستقبل وفودا عسكرية أجنبية، وكون أفواجا عسكرية، وشارك ونظم تدريبات ومناورات داخلية وخارجية.. بالمقابل تبقي كل الأخبار المتعلقة بالجهاز العسكري عبارة عن قصاصات وكالة أنباء المغربي العربي (جهة حكومية)، وتكون واردة من قسم الصحافة في القيادة العليا، أو بلاغات صادرة عن وزارة القصور الملكية والتشريفات والأوسمة.

إن المغرب مطالب ـ بناء على موجبات حوكمة القطاع العسكري إعلاميا ـ أن يستحدث منصب المتحدِّث الرسمي العسكري، وإسناد هذه المهمة لإطار مؤهل دربةً ولقانةً، ولكفايةٍ قادر على تدبير شؤون الإعلام العسكري وتصريف معلوماته وتحصيل شأوه.

المبحث الخامس: المتحدِّث الرسمي العسكري.. السير إلى المعلومة

المتحدِّث الرسمي العسكري هو شخص يمثل جهة عسكرية نظامية معلومة الاختصاص والهُوية، وتشتغل في العلن وفق أحكام الدستور ومقتضيات القانون. وهو عنصر عسكري قبل كونه إعلاميا، لكنه بصفته متحدِّثا رسميا فهو قادر، بناء على مهاراته ومؤهلاته وتكويناته، على تدَبر



النهج 'المثالي' لهذه الثنائية؛ ومن ثم، تصريف المسؤوليات المضطلع بها، بما تنسجه الاستراتيجية الإعلامية المرصودة لإدارة وتدبير المعلومة العسكرية.

يختلف المتحدِّث العسكري عن المدني في أمور تنتقل بين الجوهري والثانوي ندرجها كالآتي، وغير هذا فهي نقاط تلاقٍ تتموقع بين الأساس والبسيط، وقد تطرقنا لمجملها فيما سبق مع خصائص أخرى ينفرد بها المتحدِّث الرسمي المدني عن العسكري:

- نوعية وصنف المعلومة المقدمة من قبلهما؛ فالأول ـ العسكري ـ يفيد بمعلومات أمنية وعسكرية صرف وفق أناصيب صارمة، بينما الثاني ـ المدني ـ تتنوع معلوماته، التي يدلي بها، بتنوع الجهات الوكيل عنها؛
- على المتحدِّث الرسمي العسكري أن يبدأ الجلسة أو الإيجاز أو المؤتمر الصحافي بذكر رتبته واسمه كاملا وصفته والجهة التي يمثلها؛
- عدم الخوض، أثناء المؤتمر الصحافي أو غيره، في التدخلات والعمليات الآنية والمستقبلية للأجهزة العسكرية؛
- عدم المزج بين الشغل العسكري والعمل السياسي؛
- الفهم الجيد للمسعى السياسي في المواجهات والعمليات الأمنية والعسكرية، وبشكل أعم الاتجاه السياسي العام للدولة؛
- الابتعاد عن الرد فيما يخص التساؤلات السياسية، بإعلانه صراحة أن هذا السؤال يوجه للسياسيين؛



- تُفرد للمتحدِّث المدني فسحة للتحليل والمناورة، عكس المتحدِّث العسكري الذي تنعدم عنده هذه الميزة، فهو ملزم بالتقيد بما اتفق عليه مسبقا بينه وبين المسؤول الأول، والتركيز فقط على العمل العسكري؛
- يمنع عليه إعطاء معلومات مبنية على التنبؤ والتكهن؛
- أن يلتزم بما أوكل له من معلومات لنشرها، سواء صغيرة أم كبيرة؛
- أن يدرك أنه بمجرد نطق المعلومة تصبح نبأ؛
- أن يبتعد عن الردود الطويلة ما أمكن؛ لأنها تفسر عند بعض الصحافيين وغيرهم أنها محاولة للتهرب من التعقيب والأسئلة معاكسة؛
- ألا يعْمَس الحقائق، إلا إذا تبين له أن الرد يشكل تهديدا أو خروجا عن سرية الإجراءات، مع إعطاء مبرر مقنع؛
- بما أن المتحدِّث العسكري مرتبط بجهاز يسهر على حفظ النظام العام فهو مطالب أن يكون ملما بجميع مصطلحات الميدان استيعابا وفهما وتطويقا وتوثيقا؛
- عدم وضع سد بينه وبين الصحافة؛
- ألا يكون همه هو النقل التلفزي المباشر فقط، بل عليه الأخذ بعين الاعتبار أوقات طبع الجرائد، ومن الأفضل أن يتم تحديد وقت المؤتمر أو الإيجاز الصحافيين أو غيرهما بتنسيق مع وسائل الإعلام، لتعم المعلومة الجميع، وفي الوقت المناسب. ونومئ إلى شأن ذو أهمية



قصوى وهي وجوب معرفة الوسيلة الإعلامية الأكثر رواجا وملكية لدى الجمهور؛ حتى يتعامل باحترافية أكثر، بناء على خصائص تلك الوسيطة الإعلامية؛

- أن يحرص على وجود نقل وبث شبكي حتى يتمكن الصحافيين المهتمين عبر العالم من المتابعة لمحدودية البث الأرضي والفضائي؛

- أن يدرك أن لقاءه يتعدى المنصة، سواء كان النقل التلفزي أو الإذاعي أو الرقمي مباشرا أو متأخرا أو مسجلا، وأن خطبته تمتد في الزمن والمكان؛

- قبل عقد الجلسة الإعلامية أو المؤتمر الصِحافي يتيقن المتحدِّث الرسمي العسكري أن جميع الرسومات التخطيطية والخرائط والبيانات والصور والأشرطة المرئية متوفرة، إذا كانت من ضمن معينات ومساند العرض؛

- يمكنه إجراء لقاءات صحافية خاصة، بطلب من الوسيلة الإعلامية أو الصحافي، ولكن لتفسير الأحداث أو إيضاحها، وليس لإبداء الرأي أو إعطاء معلومات جديدة - سبق صحافي - لأن المعلومة الأمنية العسكرية يجب أن تعم الجميع في لقاءات مشتركة. أما التسريبات أو منح المعلومات من تحت المنصة، فهذا أمر لا ينصح به للمتحدِّث الرسمي باسم أي جهاز أمني "معلن"، وفيما يخص الأجهزة الأمنية "المضمرة!!" فهذا حديث آخر؛

- تختلف اللقاءات الصحافية الخاصة أو الحصرية من إذاعية وتلفزية ومكتبية، وتختلف كذلك أماكن إجرائها من استوديو وداخل المكتب وقد تكون خارجية أو عن بعد.. في هذه الحالة ينصح بالنسبة للمتحدِّث الرسمي العسكري أن يكون لوحده وليس مع مجموعة من الضيوف؛



- أن يحتاط من الدعوات فجائية ـ طبعا من دون تهويل ـ لإجراء لقاء خاص؛ لأنها قد تكون مبعث خدعة ومصيدة استخبارية وموضع هَنْبَسة وملاذ استعلام؛
- أن يعي أن فحوى المعلومة الأمنية العسكرية لها تأثيرات على الاقتصاد ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية المزمع استثمارها في البلد؛
- أن يجيب على جميع التساؤلات باللغة الرسمية للبلد أو إحدى لغاتها الرسمية، مع وجوب توفر القاعة على مترجمين؛
- إجادة أكثر من لغة؛ فهما، وسمعا، ونطقا، وكتابة؛
- الابتعاد عن اللغة الموغلة في الفنيات، وإن كان لا مندوحة فيجب تفسيرها وشرحها؛
- الإقرار التلقائي والاعتذار عن الأخطاء المقترفة في المواجهات والعمليات الأمنية العسكرية؛
- التنسيق مع الأجهزة الوطنية ذات الصلة إعلاميا؛
- أن يتجنب تطويق وحصر نفسه بين ثنائية العسكري والمدني، أو أن تشكل له هذه الثنائية صدا سيكولوجيا؛
- عدم تعدد رقم المتحدِّثين داخل الجهاز العسكري، فقط متحدِّث رسمي واحد ونائبين، النائب الأول والنائب الثاني؛
- من الضروري وجود العلم الوطني ظاهرا على يمينه، واللواء المعرفي على يسراه؛



- من لازم وجود الهويتين اللفظية والمرئية للجهاز العسكري على الحائط المقابل للحضور، أي خلف المتحدِّث الرسمي وبشكل واضح وعلى ارتفاع مقبول؛
- من الواجب وضع الشعار المرئي على واجهة المنصة المقابلة للحضور، مع ذكر التاريخ من أجل السياق الزمني والأرشفة؛
- ألا يقدم رسالته الإعلامية داخلة القاعة وهو حامل لسلاح حربي، أو دفاعي، أو وظيفي؛
- لزاما عليه أن يرتدي البزة الرسمية للجهاز الذي يمثله، مع إبراز الاسم والرتبة كتابة؛
- عدم وضع القبعة أثناء اللقاءات في الأماكن المغلقة لسبب إيتيكيتي وتواصلي؛
- عدم وضع نظارة شمسية، سواء في الأماكن المفتوحة أم المغلقة، لسببين تواصلي وإيتيكيتي؛
- ألا يضع الأُرْصوْصة إلا في حالة ترجمة سؤال؛ لأنه فعل معيب وكأنه لا يجيب عن السؤال إلا بعد أخذ الإذن أو الاستماع إلى الجواب من قبل المسؤولين؛
- من الأفضل وضع ميكروفون واحد على المنصة، لأن العكس يمنع أو يعيق إبراز الاسم والرتبة والجهة العسكرية المدونات على اللباس الرسمي (هذا ضروري رغم معرفة المُحاور أو علم المتتبع بهذه التفاصيل، كما أن هناك من لا يستطيع التفريق بين الأجهزة العسكرية بناء على لبوسها والرتب على أساس رموزها، خاصة إذا كان يشاهد اللقاء عبر التلفاز أو الصور)؛
- ألا يقصي أي مؤسسة إعلامية أو صحافي مستقل، رغم وجود اختلافات منهجية حول المتابعة؛



- أن يولي اهتماما بالمواقع الاجتماعية الرقمية وأن يكون فاعلا فيها. وأن ينشئ موقعا رقميا ذي جودة عالية من حيث التصميم وصفحة الاستقبال، ومن حيث الاحترافية في التبويبات وسهولة إيجاد المعلومات مع توفرها، إضافة إلى خاصية الطبع، وضرورة تحديث بياناته مع وجود معلومات جديدة، وكذلك تحيين شكله دوريا تماشيا مع تقاليع وطفرات التصميم وتوصيات أهل الاختصاص؛
- عدم إنشاء بريد رقمي خاص قصد التواصل وبعث البيانات والإعلانات والمذكرات الإعلامية وغيرها للوسائط؛ لأنه معرض للقرصنة والاختراق والتجسس، ومن الأفضل بناء منصة رقمية لهذا الغرض في الموقع الرسمي، أو عبر الناسخة البرقية؛
- إنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي موسومة بالرسمية، ووجوب حمايتها من القرصنة والاختراق؛
- رغم أن أسلوب الدردشة ـ خصوصا في اللقاءات الجانبية أو الحصرية ـ يعتبر أسلوب جذب وإقناع؛ فإنه ينصح بالابتعاد عنه للمتحدِّث العسكري لوجوب الرسمية.

من الأمائر التي تربك عمل المتحدِّث الرسمي العسكري، كما سلف الذكر، هو عنصر الثقة المضطرب والمفعم بالريبة والشوائب اتجاه الأجهزة الأمنية بشكل عام؛ فهو مطالب تحت إرث لا يعرف 'التعصيب ولا الحجب'، أن يصحح هذا العطب ويرتقي بالثقة إلى مَرَاهِصَ يحس فيها المواطن أن المؤسسة الأمنية تقدم له الحقيقة لا الفرية، وتشعر الأجهزة الأمنية أن المواطن يثق في تصريحاتها وإفاداتها ولا يرتاب منها..



المبحث السادس: الأقسام الملحقة بمكتب المتحدِّث الرسمي داخل الجهاز.. ملعب لألف كرة

تندرج تحت مكتب المتحدِّث الرسمي العسكري أقسام ومصالح متخصصة في تدبير جانب من هذا الصرح، نوردها كالآتي:

أولا . قسم الإعلام الأمني العسكري

أرى أن الإعلام الأمني قسم يجب أن يكون تحت مسؤولية المتحدِّث الرسمي بكيفية مباشرة، لأنه لصيق الصلة باختصاصاته، ومكمل لدوره.

ثانيا . قسم التنسيق

وهو قسم يقوم بعمليات التنسيق والتدبير البيني مع القطاعات العسكرية من جهة، ومع الأجهزة الأمنية العاملة داخل حوزة الوطن من جهة ثانية، حتى لا يقع تضارب في التصاريح الصادرة من قبل هذه الأجهزة، سواء في العمليات المشتركة أم غيرها.

ثالثا . قسم الرصد الإعلامي؛ وهو يتفرع إلى عدة مصالح:

- مصلحة الإعلام المحلي



تقوم بتتبع ما ينشر في الوسائل الإعلام المحلية على اختلاف مشاربها، وكذا برمجة لقاءات المتحدِّث الرسمي مع هذه الوسائل، سواء كانت حوارات إذاعية، أم تلفزية، أم صحافة مكتوبة، أم رقمية. إضافة إلى تحرير تقرير يومي بمجريات الأوضاع الإعلامية.

- مصلحة الإعلام الدولي

تقع عليها مسؤولية تقطيع الوسائل الإعلامية الأجنبية إلى وحدات تحددها الجغرافيا واللغة أو الصفة لتسهيل التعامل معها (منظمات دولية، ودول إسلامية، ودول عربية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الغربية والشرقية..). وجدولة اللقاءات ـ بالتنسيق مع مصلحة الإعلام المحلي ـ سواء مع وسائط الإعلام أو المنظمات الدولية، وتتبع كل ما يذاع وينشر واتخاذ منهجية الرد والتحدث معها، مع إجمال كل هذا في تقرير يومي.

- مصلحة الإعلام الرقمي

وتنقسم إلى وحدتين: الإعلام المحلي الرقمي والإعلام الدولي الرقمي. وهما تختصان في تقفي ما يبث على مستوى الإعلام الرقمي، وكذا شبكات التواصل الاجتماعي. وهي مصلحة مستقلة تماما عن المصلحتين السابقتين، رغم أنها مسؤولة عن تتبع الصحف والقنوات والإذاعات المحلية والأجنبية في جانبها الرقمي. كما أن هذه المصلحة ملزمة بتقديم تقرير يومي حول ما تم رصده وتتبعه.

- مصلحة أمن النظم والرصد الرقمي



هي مصلحة تقنية بالأساس مكلفة بحماية النظم العلوماتية للموقع الرقمي وتحيين تصميمه وتتبع حسابات المتحدِّث الرسمي العسكري على وسائل التواصل الاجتماعي لحذف أي محتوى لا يليق.. وإخطار المتحدِّث الرسمي العسكري بأي حساب مزيف وينتحل صفته..

رابعا . قسم التكوين المستمر والتدريب

تتكفل هذه المصلحة بتكوين الأطر العاملة بمكتب المتحدِّث الرسمي العسكري، سواء كان تكوينا مستمرا أم الأول في موضوعه. وهو تكوين يجب أن يتماشى مع مستجدات الحقل الإعلامي والرؤية الاستراتيجية والاستشرافية للجهاز العسكري.

خامسا . قسم الدراسات وقياس الرأي والنشرات

أ . قسم الدراسات وقياس الرأي العام: يقوم هذا القسم بإجراء أبحاث تهم السياسات الإعلامية للجهاز العسكري ودراسات تحليل التحليل والبحوث الإمبريقية، وتنفيذ الاستطلاعات، وسبر مقاييس الرأي.

ب . قسم النشرات: مصلحة يقع على عاتقها تدبير مسألة المنشورات والدوريات في تحريرها وطبعها وتوزيعها، وتنفيذ الوصلات الترويجية والتسويقية والتثقيفية والحملات وغيرها.

سادسا . قسم التنسيق مع المصالح الداخلية لمكتب المتحدِّث الرسمي العسكري



مكلف بتحليل تقارير المصالح الداخلية لمكتب المتحدِّث الرسمي، وجمع المعلومات قصد اتخاذ التدابير بشأنها. كما أنه منوط به متابعة ومراقبة سير التخطيط الاستراتيجي والرسالة الإعلامية والحمالات الدعائية.

المبحث السابع: معارك 2.0.. جبهات افتراضية بإكراهات الواقع

لقد أوجد الموقع الرسمي للمتحدِّث الرسمي وحساباته على مواقع التواصل الاجتماعي منافذ مباشرة نحو الجمهور، فهي تجاوزت الصحافة التقليدية التي كانت وسيطا بين المتحدِّث الرسمي والجمهور. كما يتميز الموقع الرسمي والحسابات الرسمية أنهما يحملان الرسالة الاتصالية الأصلية كما وردت من المصدر، إضافة للسرعة في إيصال هذه الرسالة والاطلاع عليها في أي وقت ومن أي مكان، وتقديمها بشكل رسمي، واستقبال ردود الفعل آنيا ومباشرا.

وحري بالذكر، أنه على مستوى الفضاء السيبرنطيقي في شقه المتعلق بالتأثير السيبراني العملياتي والإقناع السيبراني التشغيلي؛ فالأول ـ غالبا ـ ما ترتبط عملياته بالتحايل والتضليل والمناورة والخداع وأحيانا بالحجة والبرهان.. للتأثير على الآراء وإدارة العقل والإدراك وتوجيه التفكير خدمة لمصلحة طرف ما، كما أنها ليست بالضرورة تحمل الأذى. بينما الثاني يستند على الوضوح والدقة والمصداقية.. لصناعة قناعات خدمة للمصلحة العامة.

كما أتاح الفضاء السيبرنطيقي فرصا للمتحدِّث الرسمي العسكري، فهو بالمقابل طرح تحديات كبرى على مستوى الحروب النفسية والانتشار السلس والمهول لأمراض الرأي العام وشيوعها..



أولا . الموقع الرقمي للمتحدِّث الرسمي على الإنترنيت.. وجه رقمي

يعد الموقع الرقمي للمتحدِّث الرسمي على الإنترنيت . الذي يجب أن يكون حصرا وليس تبويبا من موقع آخر أو فرعا منه، واجهة إعلامية لا مندوحة منها في خضم التوجه الرقمي الجارف، فهو الحامل الرقمي الرسمي الذي يتحكم المتحدِّث الرسمي في تصميمه بشكل كلي، وهو المسؤول الأول عن تحريره ومراجعة محتواه ومضمونه والتوقيع عليه. ولا بد أن يتسم هذا الموقع بالدينامية وسهولة التنقل بين تبويباته ووضوحها وتحيين محتواه، وأن يشتمل على كل ما يهم الضيف الرقمي، ما عدا . طبعا . المعلومات المصنفة. كما ينصح وجود تبويب خاص بالأطفال على موقع المتحدِّث الرسمي العسكري لدعم الثقافة الأمنية.

ثانيا . وسائل التواصل الاجتماعي.. الحاسوس والجاسوس

لقد أولى الجهاز العسكري اهتماما جيزالا لوسائل التواصل الاجتماعي، أحد فروع الإعلام الاجتماعي، لما لها من حسية في التصريف المعلومي الآني والمباشر، وكذلك من كثرة روادها ومريديها، وأُفقها المفتوح والمشرع. والجهاز العسكري على علم ويقين من أن وسائل التواصل الاجتماعي أضحت من أهم المنافذ الاستخبارية المفتوحة، وأكثر مساحات رواجا للفريات والشائعات والتخطُؤَات، وأنها ميدان حرب لا يختلف عن الميادين التقليدية (جزء من الحرب الهجينة)، إلا في عدتها وأمكنتها.. ومن ثم، أنشأت مكاتب المتحدِّثين الرسميين العسكريين لأنفسها حسابات موسومة بالرسمية في هذه الفضوات الافتراضية (فايسبوك، تويتر، يوتيوب..) قصد مخاطبة أكبر قدر من



المواطنين الرقميين والأغيار السيبرانيين، وطبعا، لمسايرة هذا الجانب من التحولات الميديالوجية، وغيره، في كافة جوانبه ومحطاته، وجعله أحد المسالك الهامة في وظيفتها الإخبارية والإرشادية..

رغم الإيجابيات الإعلامية والتسويقية لوسائل التواصل الاجتماعي؛ فإنها تطرح جملة من الإكراهات، وهذا أمر معلوم بالضرورة. ولعل أبرزها إنشاء حسابات مزيفة ومزورة وانتحال صفة المتحدِّث الرسمي العسكري. وبذلك أضحى لزاما على مكتب المتحدِّث الرسمي العسكري تتبع ومراقبة واكتشاف، بالموازاة مع المراقبة الاستخبارية لهذا الفضاء، أي حسابات تتخذ لنفسها تسمية المتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكري، وذلك بإفراد طاقم خاص يعنى بهذا الشأن في مصلحته التي تعنى بالإعلام الرقمي.

كما أن مكتب المتحدِّث الرسمي العسكري ملزم، وكذلك بالموازاة مع قسم الاستخبارات الدفاعية، حماية الحسابات من الاختراق والقرصنة، وتوقيف أي دسٍ لأراجيف من قبل المتسللين، وتنقيتها.. إنها مواجهة افتراضية، لكنها معلومة الأهداف، ومعروفة التهديدات، ومدركة الأخطار، ومحسوبة التحديات..

وحري بالذكر؛ أنه على المتحدِّث الرسمي باسم الجهاز العسكري ـ في خضم شغله ـ الانتباه لمقترحات محركات البحث الرقمية، ويجب التتبع من كثب لتراتبية المعلومات المقدمة من قبلها ـ خاصة المتعلقة بمجريات الأحداث الوطنية ـ لتمحيص وجس أي إجابات إقصائية أو تحيزية.. وإذا أمكن معرفة التوزيع الجغرافي الدولي لهذه المعلومات والبيانات بالتعاون مع القنصليات والسفرات؛ أي بالتعاون مع الشق الاستخباري الدبلوماسي، وهذا لمعرفة نوعية المعلومات



المراد توزيعها وبثها أو صدها من قبل هذه المحركات البحثية خارج أرض الوطن، بله داخل ربوعه؛ لأخذ التدابير اللازمة والتي تمليها إجراءات التنقية من الفريات والأباطيل في حالة التضليل، أو لخلق منافذ بديلة لهذه المعلومات لإماطة التعتيم والتعمية عنها.

ثالثا . وسائل التواصل الاجتماعي.. ما ينشر وما لا ينشر

معلوم بالضرورة أن وسائل التواصل الاجتماعي باتت منفذا مهما لاستجلاء المعلومات وللاستقطاب والاستمالة والتجنيد والتجسس؛ ومن ثم، على المتحدِّث الرسمي العسكري تتبع أبعاض التوصيات على المستويين الشخصي والعائلي والمهني (والتي ذكرنا بعضها سابقا، ولا يعتقد بعض أنها نوع من الوصاية على الرأي الشخصي؛ بل هي مقتضيات ضبطية لحسية الجهاز والمنصب، وهذه التوصيات والمقتضيات تشمل كذلك أفراد العائلة)، من بينها ما هو آت:

- ألا يستعمل هاتفه الشخصي في الأمور المتعلقة بالجهاز العسكري؛
- أن تنحصر وسائله الرقمية المهنية المستخدمة في النشر أو التوصل بالإفادات أو تلقي المكالمات.. بالوسائل المحصنة والمعتمدة والمسلمة من الجهاز العسكري؛ قصد تأمين الجهاز الرقمي والحساب؛
- إذا كان المتحدِّث الرسمي العسكري يتوفر على حساب قبل ترقيته إلى المتحدِّث الرسمي العسكري؛ عليه توقيف هذا الحساب وحجبه عن الأنظار، لعدم كشف شبكات علاقاته الأسرية والعائلية والشخصية، ومنشوراته، والاشتراكات.. وإن كان الأمر يصعب كثيرا، لكنه يبقى أحسن من لا شيء؛



- عند استحداثه لحساب خاص بالمتحدّث الرسمي العسكري ـ في حالة عدم وجود حساب سابق ـ عليه عدم قبول أي صدقات أو تتبع حسابات أخرى، بما فيها الحسابات الرسمية الحكومية ما عدا الجهة أو الوزارة أو الإدارة الملحق بها؛
- توظيف الهوية الإعلامية للجهاز العسكري بما يتناسب مع مكانتها وتقديرها وحسيتها؛
- عدم تشغيل نظام تحديد الموقع أو المكاني أو الميسم الجغرافي على الأجهزة الرقمية؛
- عدم نشر أي محتوى يتعلق بالإجراءات التشغيلية والتدريبية، أو يتضمن معلومات تشخيصية؛
- عدم بث صور ومرئيات تحتوي على وجوه العسكريين أو تواريخ أو أحوال الجو أو نوع التربة والتضاريس.. إلا بعد التأكد من أنها لا تكشف أمرا يراد كتمانه؛
- حذف أي تعليق يسئ للجهاز العسكري أو لشخصه أو أي جهة أخرى، أو يتعارض مع الأخلاق والآداب العامة واحترام الغير؛
- ضرورة التدقيق اللغوي والمعرفي قبل نشر أي تغريدة أو تعليق..
- يمكن للمتحدِّث الرسمي العسكري أن ينعي أحد عناصر الجهاز العسكري بعد التصريح (وهذا راجع لسبب الوفاة قد تكون حربا..)؛ لكنه لا يجب أن يخوض في الحديث عن الحالة الصحية لأي عنصر أو الذي قيد الاستشفاء؛
- على أفراد أسرة وعائلة المتحدّث الرسمي العسكري عدم نشر أي معلومة أو تفصيل ولو بسيط يتعلق بالمتحدِّث، سواء سفرياته أم نقلاته أم رغباته أم هوياته أم تفضيلاته، أو أي معلومة



شخصية أو مهنية. كما على أفراد الأسرة والعائلة عدم الخوض في خصوصياتهم والأمور المتعلقة بهم؛ منعا لأي ابتزاز أو استمالة أو استقطاب..

المبحث الثامن: المتحدِّث الرسمي العسكري وإدارة الأزمات والطوارئ.. إطفائي بالمعلومات

يعد المتحدِّث الرسمي العسكري ركنا أساسا أثناء الأزمات والمنغصات الأمنية؛ فهو مصدر المعلومات والأخابير الرسمي، ومن طريقه تمر مجموع التوضيحات والتفسيرات المتعلقة بالأزمة الأمنية. وبحكم طبيعة منصبه يكون المتحدِّث الرسمي العسكري على إطلاع بإرهاصات الأزمة وبوادرها، لكون رصد مؤشرات الأزمات والمخاطر والتحديات الناشئة هو في صلب عمل الأجهزة الاستخبارية العسكرية وشبه العسكرية؛ ومن ثم، يكون المتحدِّث الرسمي العسكري أحد المتحصلين على الاستخبارات المتعلقة بالأزمات الأمنية الناشئة، وأحد المشمولين بالتصريح الأمني. ويراد من ذلك هو إعداد خطة إعلامية للتعامل وللتفاعل وفقا لطبيعة الأزمة وتداعياتها المحتملة.

لكن في مقابل هناك حالات فجائية وطارئة غير مستشعرة مسبقا وغير منتظرة، والتي تهدد انسيابية والعمل المعتاد للجهاز العسكري وفروعه وتثير اهتمام وانشغال المواطنين وقد تأثر على السلم والسكينة؛ والتي تتطلب تدخلا مستعجلا وسريعا لكن مدروسا ومحدد المخرجات، منعا لانتشار الشائعات والفريات والأخبار الزائفة.



وجدير بالذكر، أن هناك من يرى أن شدة الأزمة هي من تحدد صفة المتحدِّث، هل هو المتحدِّث الرسمي العسكري أم المسؤول الأول عن الجهاز؟

ومن ثم، فالأزمة الأمنية قد تكون منتظرة بحكم الرصد والاستشراف المستقبلي نتيجة عمل ويقظة وتحوط أجهزة الدولة الاستشعارية والاستخبارية. كما يمكن أن تكون الأزمة طارئة لا مقدمات لها. كما يمكن لحدث أمني بسيط أو مشكلة أمنية اعتبرت عابرة أن يتطورا للأسوأ في حالة التهاون وعدم الاكتراث والإهمال.

تنهج الأجهزة العسكرية في تصريف الأزمة إعلاميا على عدة تكتيكات/تعبويات تصب وتثبت سياستها التدبيرية ونظرتها للأزمة. وتتعدد طرق مواجهة الأزمة الأمنية إعلاميا بعد تحديد طبيعتها (حرب، تمرد مسلح أو نزاع داخلي مسلح..)، وتأثيراتها ونطاق عمومها والمشمولين بها.. كما يشارك ـ في الغالب ـ الجهاز العسكري ويقدم السند والدعم أثناء الكوارث (زلزال، فيضان، جائحة..)، والتي قد تتحول إلى أزمة أمنية في حالة عدم معالجتها باقتدار وألمعية وسرعة.

ينبني التدبير الإعلامي للأزمة على الثقة في الجهاز العسكري قبل المتحدِّث الرسمي العسكري؛ لأن فقدان الثقة أو عدم وجود ارتياح.. سيجعل أمر إقناع العموم أمرا صعبا ومرهقا، فشكوك العموم في شفافية الجهاز العسكري تعمق من تأثيرات الأزمة وتصعب على المتحدِّث الرسمي العسكري إنجاز مهامه بسلاسة. فلا يمكن للجهاز العسكري أن يبني الثقة مع المواطنين خلال الأزمة؛ بل الثقة هي نتاج عمل كائن وقائم ودائم موسوم بالمصداقية والصدق والوضوح والموضوعية..



كما أشرنا، تختلف تكتيكات تدبير الأزمة إعلاميا حسب طبيعتها وشدتها وأطرافها، وهذه المدخلات هي من تحدد مضمون الرسالة الاتصالية والخطة الخطابية وطرق الإحالة والاستمالة. وبشكل عام لا تزيح هذه التكتيكات/التعويبات عن:

- الاعتراف بوجود الأزمة إما مع الاعتذار والتصريح بالمسؤولية المباشرة عنها واتخاذ إجراء تصحيحي وتقويمي، أو التقليل من أهميتها وشدتها، أو التهويل من مستوى قوتها وتأثيرها، أو إنكار وجود الأزمة من الأساس؛
- إصدار بيانات تغيب فيها بعض المعلومات والحقائق وذكر بعضها، أو يسمى بالاقتصاد في قول الحقيقة؛
- الدفاع والذود عن الجهاز العسكري مهما كان تورطه وارتباطه بالأزمة، وإغفال ذكر مسؤوليته ولو كانت نسبية؛
- التحايل والتضليل أو تحميل المسؤولية وربط نشوء الأزمة ومسبباتها بأطراف أخرى خارج المنظام الوظيفيي للجهاز العسكري وإدانتها والتهجم عليها (قد تكون أطراف معلومة تحدد باسم أو جهات غير معروفة تبنى على المجهول)، والإنكار التام عن المسؤولية عنها، سواء بشكل مباشر أم بكيفية غير مباشرة؛
- إلهاء الرأي العام عن الأزمة بأمور هامشية وتحويل أنظارهم نحو قضايا ثانوية في محاولة لطمس معالم ودلائل الأزمة الحقيقية..



على المتحدِّث الرسمي العسكري أن يبني رسالته الاتصالية على الأخلاق والمصداقية والثقة والموضوعية، وأن يكون صريحا في طرحه واضحا في أهدافه، قادرا على تقديم الاعتذار وإعطاء نسبة مسؤولية الجهاز العسكري عن الأزمة؛ إذا كان هو المسؤول عنها بشكل كلي وكامل أو جزءا منها أو لم يتعامل بشكل مهني واحترافي مع الوضع.. وأن يصدر البلاغات والبيانات مرقمة لبيان تطور الأزمة ومآلها..

المبحث التاسع: المتحدِّث الرسمي العسكري والحروب النفسية.. للحكاية بقية

في أمر الحرب النفسية يتجادل رأيان وتياران؛ فالأول يرى أنه على المتحدِّث الرسمي العسكري أن يعي أن العمليات والحرب النفسية ليس لها موطن في المؤتمر الصحافي أو غيره، وأن هذه الإجراءات العملياتية لها أطقمها ودروبها وأساليبها التشغيلية؛ فهو مكلف بإذاعة الحقائق وتنقية المحيط من المفاهيم الخاطئة، وعلاج أمراض الرأي العام، وليس استمالة القناعات للحرب، والتأثير على بنية التفكير وصناعة رأي عام يخدم ويدعم الحرب ويهيئ الجبهة الداخلية لها. فيما يذهب التيار الثاني أن المتحدِّث الرسمي العسكري من أدوات الحرب النفسية وأحد عناصرها التدبيرية والتصريفية وتدخل ضمن مهماته واختصاصاته، وأنه جزء لا محيد عنه في حرب الكلمة والعلومة، وأحد تطبيقات الإقناع المبني على التخويف والترهيب..



خاتمة

أضحى من الطوتولوجي أن تستثمر الأجهزة الأمنية هذا "الانفجار" الميديالوجي والمعلومياتي في تعدد وسائطه وتنوع تقاليعه لإسماع أرائها لا تهديداتها، ولإظهار حقائقها لا مسدساتها؛ ولإبراز تعاونها لا صدها؛ وإلا احتلت المرتبة الصفر في الترتيب الوسيلي لمن يجس الأخابير ويُهَنْبِسُها. إن حوكمة هذا الجانب في المنظام الإداري يتطلب عناية معتبرة من قبل جميع المنتسبين إلى الجهاز الأمني منعا لأي خشرية أو مردلة.

ويعد المتحدِّث الأمني أحد الفاعلين الرئيسين في بلورة رؤية استشرافية مستقبلية للجهاز الأمني وليس مجرد عنصر احتياط أو عجلة خامسة، خاصة في جزئها الإعلامي، باعتباره مصدرا رسميا ومسؤولا أمام الرأي العام ووسائل الإعلام وأبي البَدَوات؛ فهو حامل الرواية الأصح والقصة الأفصح من حيث المبدأ والمنطق، وفي الآن ذاته ليس بمرّاج يحاول أن تُطبع على الجهاز الذي ينتسب إليه لافته مؤداها زاوية للأولياء والصالحين والتقاة.

تبقى العلة الغائية والتيليولوجية من توفر أي جهاز أمني على متحدِّث رسمي هي تحقيق محادس المواطن على المستوى المعلومي؛ وذلك بتزويده بحزمة منها داعمة لحقوقه ومصالحه، وقادرة على تبديد شكوكه حول قضية ما، أو نازلة، أو التباس، ومانعة لأي شائعة أو تسرب شبهة.. وليس خنقه بحفنة بَوَائِق منها والماجَرَيات.



وبقول موجز؛ إن النّجّاث في القضايا والموضوعات الأمنية وهو يَتَنَطَّس عن الأنباء من مصدرها الرسمي فهو يروزّها فإن بدت مترهلة في صدقيتها هزيلة في مضمونها تثير الشكوك في مصداقيتها، فهو من دون مرية سيبحث عن مصدر آخر، وهذا هو الأخطر. إنه سباق 'فينتوثانية' لا يعرف استراحة أو وقت قيلولة.

المراجع:

- **1** . القرآن الكريم؛
- **2** . إيلي، فلوطي، "المتحدث الرسمي ومهارات التعامل مع وسائل الإعلام"، مجلة إذاعة وتلفزيون الخليج، (جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، الرياض، السعودية، العدد 86، السنة 27، رمضان 1432 هـ، أغسطس 2011 م) ص 46 . 47؛
- **3** . سوليفان مارغريت، هوكسي، مكتب صحفي مسؤول في العصر الرقمي، مكتب برامج الإعلام الخارجي (وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012)؛
- **4** . فيصل، العنزي، تجربة المتحدث الإعلامي الرسمي في المملكة العربية السعودية، (1441 هـ، 2020 م)؛
- **5** . محمد، بمخيواض، "استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي المفتوحة"، مجلة 999، (وزارة الداخلية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 258، السنة 46، يونيو 2017)، ص 44 و45 و46؛
- **6** . محمد، بمخيواض، الخبر الأمني : تعريفه، وضوابطه؛ وصوغه؛ ولغته، مسودة كتاب؛
- **8** . محمد، بمخيواض، "استخبارات محركات البحث الرقمية"، مجلة قضايا الإرهاب والاستخبارات، (المركز الأوروبي لدراسات قضايا الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا . هولندا، العدد 2، مايو 2018)، من ص 19 إلى ص 26؛
- **9** . محمد، بمخيواض، التسويق المؤسسي الأمني، مجلة 999، (وزارة الداخلية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 583، السنة 48، يوليوز 2019) ص 50 و51 و52؛



▪ **10** . محمد، بمخيواض، منتسبو المؤسسات الأمنية ووسائل التواصل الاجتماعي: دليل مختصر لمنهاج للتعامل، مجلة العين الساهرة، (وزارة الداخلية، القيادة العامة لشرطة راس الخيمة، راس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 301، السنة 26، نوفمبر 2021)، ص 40 و41؛

▪ **11** . محمد، عبد الحميد، الصحافة العسكرية، سلسلة كتابك العدد 146 (دار المعارف، القاهرة، مصر، 1977)؛

▪ **12** . المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كيفية نقل رسالتك إلى وسائط الإعلام، دليل أجهزة الإعلام لجهات الاتصال التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المعنية بالإعلام والشؤون العامة في المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، مطبوع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رقم 1451 (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، جنيف، سويسرا 2009)؛

▪ **13** . نقطة نظام، برنامج تلفزي، تقديم : حسن معوض، الضيف : المتحدث باسم عاصفة الحزم، في حينه، العميد الركن أحمد عسيري (دبي: قناة العربية الإخبارية، 04 ماي 2015)؛

▪ **14** . هيثم، محمد يوسف، استراتيجيات المتحدث الرسمي في بناء الرسالة الإعلامية لمعالجة الأزمات، ندوة الدور الوقائي الإعلام الأمني، (الرياض، 1435 هـ ـ 2014 م)؛

▪ **15** . مجموعة من التشريعات المغربية (الدستور، والقانون الجنائي، ونظام الانضباط العام في حضيرة القوات المسلحة الملكية؛ والقانون التنظيمي رقم 33.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والقانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛ والقانون رقم 69.99 الخاص بالأرشيف).

بالله التوفيق



محمد بمخيواض

Mohammed Bimkhioud

